أزمة إعادة تحقيق الدواوين (ديوان أبي دؤاد الإيادي أنموذجاً)

أ.م.د كمال عبد الفتاح حسن
جامعة سامراء / كلية تربية

د. محمد أحمد شهاب
جامعة سامراء / كلية تربية

المقدمة

إن الاهتمام بالتراث الشعري من لدن الباحثين ؛ ينم عن حب وشغف أولئك بتراث الأمة ، ومحاولة إظهاره وإخراجه إلى حيز الوجود ومسح غبار الزمن عنه . وبما أن العرب أمة شاعرة لذلك اهتم الأوائل بالشعر والشعراء ،وأصبحت منزلة الشاعر عظيمة يهتم بها الفرد العربي على مر العصور ، وقد كثرت الأقوال حول أهمية الشعر سواء بنظمه أم بإنشاده وهذا الذي دعا الرواة إلى أن يبحثوا عن الأشعار القديمة مما حفز بعضهم على روايتها وتدوينها .

وقد ذكرت كتب الفهارس والمختارات الشعرية عدداً كبيراً من الشعراء. ولكن يد الزمن قد فعلت فعلتها بضياع كثير من هذا التراث .ذلك كله قد دعا إلى إعادة جمع شعر من لم يصل إلينا ديوانه مخطوطاً . أما الدواوين التي بنيت على اساس الجمع والتحقيق تبقى عرضة للإستدراك والإضافة على مر العصور عندما تتوافر الأدوات العلمية الصحيحة ، والمنهج الرصين ، والبحث الجاد ، والتتبع السليم ، وهذا الأمر يُعد ضرورياً للحفاظ على التراث العربي، ومن باب التواصل العلمي الذي اضرّت به عدّة عوامل منذ عصر التدوين إلى يومنا هذا، ولكن هناك بعض المشكلات التي انتابت بعض الدواوين المُعتمدة على الجمع والتحقيق منها التسرع في إصدارها من دون النظر إلى مَنْ سبق في هذا المضمار سواء أكان تجاهلاً أم عدم معرفة به أو سرقة لجهود من سبقه او إغماطاً لحق السابق ، فنجد بعضهم قد اضطرب في المنهج العلمي للجمع والتحقيق والذي يُنبئ عن فهم خاطئ لأبجديات العمل ومعتمداً على الكيفية في الجمع والترتيب والتخريج ، أي أنه قد شق طريقة جديدة في أوليات المنهج يحسب أنها صائبة والعكس صحيح ، فإخراج المجاميع الشعرية أو الدواوين يجب أن يكون على أسس علمية واضحة المقاصد والمنهج وليس بالعبث والانتحال والسرقة من الطبعات السابقة وغيرها .

فالموضوع ــ إعادة تحقيق الدواوين المصنوعة (سابقاً) ــ يشكّل بعداً خطراً في المدونة الشعرية العربية في الوقت الحاضر ، ولاسيما فيما يخص الدواوين التي صنعها المستشرقون وغيرهم ، ذلك أن في الإعادة شروطاً من الواجب توافرها في الطبعات المعادة منها الوقوف على مخطوطات جديدة تسهم إسهاماً فاعلاً في تغيير خريطة الديوان المطبوع ، من حيث كثرة المستدركات التي حصلت على المجموع الشعري ومعها الملاحظات النقدية ــ إن وجدت ــ ، كل ذلك يدفع باتجاه إعادة التحقيق ، أما سوى هذه الشروط الرئيسة فلا يمكن البت بصلاح إعادة التحقيق .

أما اليوم فنحن إزاء مشكلة اللص والنحل وحتى السرقة التي باتت عاملاً فاعلاً في إعادة التحقيق تاركةً وراءها جهود الآخرين من غير إشارة أو تنازل وهذه الجهود قد تتوزع أحياناً على الرسائل الجامعية التي كانت قد اشتغلت على تحقيق ديوان شاعر ،أو اشتغلت بوصفها دراسة لشعره وأُلحِق في آخرها مستدرك على ديوان الشاعر المدروس، والأدهى من هذا وذاك أن بعض النشرات الحديثة سيئة بكل المقاييس العلمية ،إذ انها لم تتقن إلا الإخراج الفني للديوان ، وهذا ما دفعنا إلى كتابة بحثنا الذي عرضنا فيه لقضية باتت تشكّل عبئاً على التراث العربي عامّة والشعري الجاهلي خاصّة عندما أعاد الدكتور أحمد هاشم والمدرسة المساعد أنوار الصالحي تحقيق ديوان أبي دؤاد الإيادي عن نشرة المستشرق غرنباوم .

اشتغل البحث على دراسة أوجه التطابق والاختلاف والأوهام في ديوان أبي دؤاد الإيادي الذي نُشِر عن دار العصماء ــ ٢٠١٠ مع نشرة غرنباوم في كتابه (دراسات في الأدب العربي)، ورسالة الماجستير المقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد ــ ١٩٩٠ من :علي حسن الجنابي الموسومة (أبو دؤاد الإيادي دراسة موضوعية وفنية) في محاولة للوصول إلى إمكانية البت بصلاح إعادة نشر الدواوين المحققة قديما ،والمسوغات التي توجب ذلك على وفق المنهج المتبع في تحقيق النصوص ونشرها ومدى مطابقتها لسلامة النشر،والمنهج، والإحالات العلمية من تخريج وسواه،وكذلك مطابقة القسمين الخاصيّن بأخبار الشاعر وشعره ، فضلاً عن إمكانية المحقق (د. أحمد هاشم) من التخلص من قيود المنهج الاستشراقي في تحقيقه للنصوص الشعرية والإفادة المتحققة من ملاحظات مترجم القسم الخاص بابي دؤاد (د. إحسان عباس رحمه الله) على نشرة غرنباوم ، وما اضافه الباحث علي الجنابي في رسالته المذكورة .

فقد جاء البحث مقسماً على مقدمة اشتغلت على قضية القبول والرفض في إعادة نشر الدواوين التي أُعيد تحقيقها عن طبعات مازالت متداولة في الأوساط المكتبية ، وخطورة إعادة الطبع تكمن في غبن حق الآخرين واقصد مَن كتب ملاحظات أو أوهاماً أو نشر مستدركا على ذلك الديوان من غير أن يشير اليها المحقق الجديد وهذا ما حصل مع الدكتور أحمد هاشم في تحقيقه لديوان أبي دؤاد عندما غبن حق غرنباوم ود. احسان عباس والاستاذ علي الجنابي في عدم اشارته إلى جهودهم جميعاً مع أنه قد اتكأ في جل عمله عليهم ولاسيما الأخير منهم عندما لصَّ جهده في القسم الأول من الديوان(القسم الخاص بحياة الشاعر) إذ لخص الفصل الأول من رسالته ، وكذا فعل مع المستدرك الذي فاق ما اضافه د. هاشم.وكل هذا قد جرى من دون إشارة الا ما ندر وقُصد بها المواربة .

أما المادة الرئيسة في البحث فتكمن في تتبع منهج المحقق في التخريج وإيراد القطع الشعرية ، والإحالات ، وقضية الشعر المتدافع بين أبي دؤاد وغيره من الشعراء ، ومطابقة القطع الشعرية بين الطبعة الأولى(غرنباوم) والطبعة الثانية (د.هاشم) في محاولة لإستخلاص ما انفرد به الثاني عن الأول

من قطع وأبيات وأخبار وكذا الحال مع رسالة الاستاذ الجنابي ، وبيان تلك الجهود وفرادتها هو ما يحقق الشرط الأكثر قبولاً في إعادة الطبع ،وهذا الجانب يكفي بالحكم على جدوى إعادة التحقيق من عدمه ، ولاسيما أن المحقق د. هاشم قد حصل بعد هذا التشذيب للديوان على سبعة عشر بيتاً وهذه النسبة لاتسوّغ له إعادة التحقيق .

أما ظن الباحث من أنه قد أتى بجديد فيما يخص شعر الإيادي يحسب أنه إضافة على الديوان فقد اثبت البحث في صفحاته أن الأبيات الزائدة وقعت في إشكالية التدافع والنسبة غير الصحيحة لأبي دؤاد الإيادي وهذا ما أوقع المحقق في وهم منهجي كبير عندما لم يفرد باباً للشعر المتدافع وهذا الامر قد يوحي بانه عن قصد لأنه ــ المحقق ــ لو كان قد افرد باباً للمتدافع لم يبن له جهد عن غرنباوم ، لأن المنهج الاستشراقي الخاص بالتحقيق يحاول الابتعاد قدر المستطاع عن الشعر المتدافع بين الشعراء،وهذا ــ فعلاً ــ قد حصل في ديوان أبي دؤاد؛ لأن هناك ابياتاً قد أبعدها غرنباوم من الديوان على الرغم من أنها موجودة فعلاً في كتب كان قد استقى منها مادته في جمع الديوان ولاسيما كتاب الخيل لأبي عبيدة الذي نقل عنه غرنباوم كثيراً من الأبيات .

أما مستدرك الدكتور أحمد هاشم فقد جاء من صلب كتب حديثة العهد بالاخراج إذ لم تُعرف في وقت غرنباوم أو لم تكن موجودة فعلاً في أوربة .

ولابد من الإشارة إلى أننا عندما نذكر بعض المصادر ولم نردفها بالجزء والصفحة ، هذا لأننا نحيلها باجزائها وصفحاتها إلى تخريج الديوان ، أي : أن الاجزاء والصفحات هي موافقة لما موجود عند د. احمد هاشم .

ملاحظاتنا على مقدمة المحقق :

افتتح المحقق مقدمته بذكر الرجال الذين أجادوا وأبدعوا ورفدوا الدارسين بالمجموعات الشعرية ، وعلى خطاهم سار في عمله ،هذا فيما لو نشر مستدركه ذي السبعة عشر بيتاً في بحث مستقل ، لا أن يتجه إلى إعادة تحقيق ((ديوان)) أبي دؤاد ، ذلك أن في إعادة التحقيق شروط منها أن يحصل على نسبة استدراك تفوق نصف المجموع وهو ما لم يحصل عليه الدكتور أحمد هاشم. (ينظر الجدول المرفق مع بحثنا في بيان حصة د. أحمد هاشم) .

أما قول المحقق:((بعد أن اطلعنا على المجموع الشعري للمستشرق غوستاف غرانباوم وجدنا إن الكثير من شعر أبي دؤاد لم يذكر،فضلا عن الاعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع ذات الطبعات القديمة أو المخطوطة،لذا وجدنا أن إعادة الجمع والتحقيق ضرورة ملحة)) .

نقول : إن هذه الأسباب لا تسوغ إعادة الجمع والتحقيق ،فهناك دواوين أصابها ضرر كبير من جهة خروج طبعاتها ناقصة كديوان ديك الجن الحمصي بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتور عبد الله الجبوري بطبعته البيروتية ، إذا استُدرِك عليه ستة مستدركات، بدءاً من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٩٠م ، إلى أن أعاد تحقيقه واخراجه بصوره شاملة مظهر الحجي وأصدره اتحاد الكتاب دمشق

٢٠٠٤ م[١]،كما إننا لم نجد أن المحقق قد اعتمد على مصادر بالحجم الذي ذكره ،إذ أن جلها مصادر قد دل عليها غرنباوم ، والأستاذ على الجنابي .

أما مصادره المخطوطة التي أشار إليها في مقدمته فلم نجد انه قد استعمل أية مخطوطة ، وهذا يمكن مراجعته من قائمة مصادره ومراجعه ونجد المحقق يضع هامشا على كلمة ((لم يذكر)) ويقول فيه:((ووضع الدكتور علي حسن الجنابي مستدركاً في آخر رسالته (أبي داود الإيادي دراسة موضوعية وفنية)غير أن المستدرك لم يكن وافيا فما وجدناه لم يذكر في المستدرك ايضا)) . فنقول : إن الأستاذ الجنابي لم يكن عمله إعادة تحقيق الديوان بل إن ما جاء به في مستدركه هو يتفضل به على شعر ابي دواد، وعلى أية حال فإن مستدركه أكبر من مستدرك الدكتور أحمد هاشم ، إذ بلغ ثمانية وأربعين بيتا ، وأن الدكتور أحمد هاشم لم يشر إليه قطعاً فيما أدرجه من قطع هي من صلب مستدرك الأستاذ الجنابي .

قال المحقق ص٢ من المقدمة : ((وقد كان الوصول إلى طبعة (غرانباوم) متعذرا لقدم الطبعة وقلتها في المكتبات)) .

نقول: إن العبارة التي أوردها المحقق غير دقيقة لأنها تجافي الحقيقة ، ولأنها أوحت بأن المحقق لم يرَ الديوان وهو يحيل عليه في صفحات كثيرة من عمله !. ويناقض نفسه في النقطة السابقة لكلامه هذا بقوله : ((بعد أن اطلعنا على المجموع الشعري ...)) نخلص مما تقدم أن المحقق قد تنكر لمستدرك الجنابي ، هذا أولاً ، وأضطرب في بيان وجود الديوان الذي طبع في سنة ١٩٥٩م وهذا التاريخ ليس بالبعيد ولاسيما أننا نستعمل كتباً تعود إلى قبل ذلك التاريخ بعشرات السنين والمُراجع لقائمة مصادره ومراجعه يجده قد استعمل مصادراً تعود إلى ما قبل ١٩٠٠ !؟. وهذا يوحي بان مصادره التي كانت قبل ١٩٥٩م قد اتكأ فيها على هوامش الديوان صنعة غرنباوم ورسالة الاستاذ الجنابي التي تطابقت مصادره معها بما يقرب من (٩٠) مصدراً . مما يشكل نسبة ٤٥% من مصادر الدكتور أحمد هاشم . وتشابه مصادره مع عمل غرنباوم – باستثناء الطبعات وسنينها – بما يقرب من (٨٢) مصدراً .

أما تقسيم المادة على وفق العنونة التي درس فيها حياة أبي دؤاد، فقد كان الدكتور أحمد هاشم أسيراً لمنهج الأستاذ علي الجنابي ومعالجات الدكتور احسان عباس بالدرجة الثانية ، فقد اشترك مع الأستاذ الجنابي في العنوانات والمعالجة والطرح والمصادر ، علماً أنه حاول التلاعب بتقسيمات الأستاذ الجنابي فدمج عنوانين أو أكثر تحت عنوان واحد ، كما في قسم حياته فقد صنع توليفة من مطلبين موجودين في رسالة الجنابي هما ولادته وأسرته .وفاته أن يشير وهو في سنة (٢٠١٠م) عصر الحوسبة والموسوعات الى قضية وجود ديوان لأبي دؤاد، أو تتبع اشارات القداماء إليه ، ولاسيما أن الأستاذ الجنابي قد بحث هذه القضية في رسالته بثلاث صفحات ، والأغرب من هذا ، أن المحقق قد

نقل قطعة شعرية من خزانة الأدب للبغدادي وقد ذيلت هذه القطعة بنص للبغدادي قال فيه ((قال ابن السكيت في شرحه لديوان ابي دؤاد)) وهذا يوحي بأن المحقق كان غير دقيق في استعماله للمصادر أو أنه نقلها من مصدر فيه الإشارة إلى الخزانة من دون أن يراها هو ، وهذا الأمر غريب جداً لأن الخزانة متوفرة في أغلب المكتبات .وسنحاول أن تكون المعالجة والنقد بحسب تقسيمات المحقق في .

القسم الأول :

اسمه ونسبه[٣] :

ص٣[٣] : وصف الدكتور أحمد هاشم أبا داود الإيادي (بالشاعر الكبير) ، ولم نجد هذه الصفة عند أغلب النقاد العرب القدامى ولاسيما اصحاب الطبقات وغيرهم من اصحاب التراجم ، فالأصمعي على سبيل المثال لم يعده فحلاً ، كما لم نجد أي بيت للايادي قد استعمل شاهداً نقديا إزاء شواهد الشعراء الكبار كامرئ القيس وجرير والفرزدق وأبي تمام ... الخ .

أما ما أورده المحقق من أسماء للشاعر فنقول : كان المحقق ميالاً إلى تعقب مقولة غرنباوم والجنابي وتكرارها في هذا العنوان (اسمه ونسبه) ، ولاسيما عندما أورد الاسماء تباعاً مردفة باحالاتها المصدرية المكررة بعينها . ولكن ما حدث هو ــ فقط ــ في تغيير طبعات الكتب باخرى أحدث منها بفعل تقادم الزمن بين عمل غرنباوم والجنابي من جهة وعمله من جهة أخرى، بل ان القضية تكاد تقترب من تعريب المنهج ، فغرنباوم يذكر اسم المؤلف و د. أحمد هاشم يذكر الكتاب، وما الفرق ؟!.ونذكر أمثلة لذلك منها :

ذكر غرنباوم مجموعة اسماء للايادي منها :

<u>جويرية</u> : وأحاله غرنباوم إلى الأغاني والسيوطي وبروكلمان .

أما د. أحمد هاشم فقد أحاله على شرح شواهد المغني فقط وهو المصدر الثاني عند غرنباوم (السيوطي) ، وقد وهم المحقق في الهامش عندما نسبه الى البغدادي ، لأن ما ألفه البغدادي هو شرح أبيات مغني اللبيب أما شرح شواهد المغني فهو للسيوطي . تنظر قائمة مصادره تسلسل ١٣٨-١٥٠ . وبذلك يكون غرنباوم قد فاقه بمصدرين .

<u>حارثة</u>: نقله غرنباوم من:الأغاني ،وابن خلكان ،والاصمعيات ــ هكذا الترتيب ــ، أما د. هاشم فقد نقله من مختار الأغاني !؟ . وهذا الإجراء لا يصح لوجود الكتاب الأصلي (الأغاني) وبوجود الكتاب الأصلي لا يصح النقل عن المختصر ، أو المهذب ، أو المختار .

<u>حوثرة</u> : مصدرهما الوحيد هو تاريخ اليعقوبي . وكذا الحال في اسم (جريرة) .

<u>حنظلة بن شرقي</u> : نقله غرنباوم من (ابن قتيبة ، الطيالسي) ، أما د.هاشم فنقله فقط عن الأول وأحال الى الشعر والشعراء ، مع العلم أن المكاثرة للطيالسي كان قد استعملها د.هاشم وهي في قائمة مصادره في تسلسل (٢٣٢) ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قصور في التتبع . أما هامش

ص٣ فنجده مضطربا غير مراعٍ لترتيب المصادر زمنياً، كما في هـ١،هـ٢ ، أما ما جاء في هـ١٠ ، عندما عدَّ د.هاشم ومن قبله الأستاذ الجنابي أن الزركلي قد وهم في قضية اسم أبي دؤاد ، ونحن لا نجد أي وهم لأن الزركلي ذكره باسم (جارية بن الحجاج) كما في الجزء الثاني ص١٠٦ طبعة دار العلم للملايين ط١٧ ، ٢٠٠٧م .

وما وقع فيه د. هاشم من وهم مرده إلى النقل غير الدقيق ، إذ أنه أخذ الكلام برمته من الجنابي في رسالته ص١٦ هامش٤ . مع أن الجنابي متقدم على عمل د.هاشم إلا أن الأخير قد فاته مراجعة المصادر الكثيرة التي استعملها الأول في هذه الصفحة وفي أكثر صفحات حياته ، وهذا يعطي صورة واضحة جداً من أن د.هاشم قد لخص الفصل الأول من رسالة الجنابي وسماه القسم الأول من ديوان أبي دواد .

ص٤ ذكر د.هاشم في هامش٣ من هذه الصفحة قضية(حُذافة أو حذاقة)والذي لم يثبت فيه لأي رأي يميل.

ونقول أن الصواب هو (حذاقة) على الرغم من أنه ينقل في أغلب صفحات القسم الأول (حذافة) ويورد أبياتاً مكتوباً فيها (الحذاقي ... الحذاق ... الخ) . علما انه قد نقل كلامه في هذه الصفحة من الأستاذ الجنابي ص١٨ بمصادره ومراجعه لاسيما حدود وضع علامات الهوامش ومعالجتها .

ص٥ : فات المحقق أن يرجع الى بعض كتب ابن دريد التي عمل عليها أولاً بعض المستشرقين منها :

أ / (السرج واللجام) عناية وليم رايت ، مط : بريل ١٨٥٩ .

ب / (الملاحن) عناية وليم رايت ، مط: ليدن ١٨٥٩ .

ج / (وصف المطر والسحاب) وليم رايت ، بريل ١٨٥٩ .

فنجد أن العناية الاستشراقية وقعت على ثلاثة كتب أخرى سوى الجمهرة والاشتقاق ، فكان على المحقق أن يعود إليها إلا أنه يجزم بكلامه بمجرد أنه اطلع على مصادر غرنباوم أو أن يكرر مقالة الجنابي .

وفي الصفحة نفسها فاته ان يذكر رواية السمعاني في الانساب والزبيدي في تاج العروس فيما يخص اسمه (جارية بن حمران) .

أما هوامش الصفحة فينطبق عليها ما ينطبق على غيرها في الاضطراب في الترتيب ، ومن الغريب جداً أن د.هاشم صنع متناً من هوامش الأستاذ الجنابي الموجودة في رسالته ص١٧-١٨ .

ص٦ : كنا نأمل من المحقق أن يفصل القول في كنيته وأن يربطها بقضية نسبة بعض القطع الشعرية التي نسبت إلى ابن ابي داود أو دؤاد ، وما مدى صحة هذه الكنى ، ولاسيما ان المحقق لا يميز بين

أبي دؤاد الإيادي (الجاهلي) وابن ابي دؤاد (الشاعر الوزير العباسي) الذي كتب الجاحظ فيه رسالة برأسها ونشرها(شارل بلا) في مجلة المشرق سنة ١٩١٦م.

إلا أن اتكاءه على الجنابي واضح وبين في هذه الصفحة ولاسيما في قوله:((قافزاً مختصراً..)) تنظر رسالة الجنابي ص١٩ هامش٢ ،وكذلك قوله:((إن أقدم من كناه ...))تنظر: رسالة الجنابي ص٢٠ ، وبالمصادر والصفحات ذاتها باستثناء الاصمعيات التي استعمل د.هاشم طبعة الطريفي – غير العلمية – لذا اختلف رقم الصفحة ، علماً أنها عند الجنابي كانت الطبعة الهارونية .

أما ما ذكره د.هاشم في هامش٥ ، فقد وهم فيه وحصل التباس عنده لأن العلامة وضعت في المتن عند ابن قتيبة وكنا ننتظر منه ان يخرج الكلام عن الشعر والشعراء ج١ ص٢٣٧ ولكنه لم يفعل هذا وإنما عمد إلى شرح مفردة إياد ، وهذا إلباس وتعمية ما بين المتن والهامش .

ص٧ : ما نسبه المحقق إلى ابن حبيب في كنى الشعراء من أن كنية الإيادي(أبو دواد) والصواب(أبو داود) .

كما استند المحقق في ترجيح الكنية إلى كلام الجنابي الذي لم يشر إليه قطعاً وهو في رسالته ص٢٠ ، علماً أن المصادر والصفحات مطابقة لما ورد عند الجنابي في ص٢٠ هامش ٩ و١٠ .

نسب المحقق الى الأستاذ الجنابي خطأً وقع فيه عندما أرجع نسب العرب إلى ثلاثة اصول(عدنان ، وقحطان، وقضاعة). نقول إن الجنابي نقل نصه من كتاب الانباه على قبائل الرواة لابن عبد البر القرطبي ، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى نجد أن ابن حزم في جمهرته ص٧ طبعة علمية ط١ ١٩٨٩م – يقول : ((جميع العرب يرجعون إلى ولد ثلاثة رجال : وهم عدنان وقحطان وقضاعة)) .

أما البيت الذي أورده المحقق لأبي دؤاد فقد صرفه بما يخدم وجهة نظره (حذاف)، إلا أن الإشكال الذي وقع فيه المحقق هو عندما أورد رواية البيت في القسم الثاني أشعار الإيادي وفي ص١٦٣ القطعة ٨٨ البيت١٦ بـــ(حُذاق) وليس(حذاف) التي ذكرها في ص٨،إذاً النقل جاء بصورة خاطئة،ذلك أن المحقق أورد البيت الشعري كما يحلو له في القسم الأول وذكر البيت بصورته الصحيحة في قسم (الأشعار) .

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن التعليق الذي ينص على البطون التي ينتمي إليها الشاعر خاص بالجنابي – ينظر رسالته ص١٩ .

وينبغي أن نشير الى الآتي ، حذافة هو من ولد سعد بن سهم ويشير ابن حزم إلى انقراض ولد حذافة بن سعد بن سهم – بقوله : ((فكان لهم عدد ، وقد انقرضوا كلهم)) تنظر الجمهرة ص١٦٥ .

أما (حذاقة بن قيس بن عدي أبو الأخنس وخنسي من المهاجرين بدري)) ص١٦٥ من الجمهرة . وقد وهم المحقق في هامش رقم٧ عندما ذكره بجمهرة أنساب العرب ، لأن صواب الاحالة في المؤتلف والمختلف كما هو موجود في رسالة الجنابي ص١٩ ، لأن ابن حزم عرّف بـــ (يقدم) ولم يذكر الكلام الذي ذكره المحقق واسنده الى الجمهرة .

ص٩ : أشار المحقق إلى بعض الاسماء وبعد تتبعها في مصادر الانساب ولاسيما الجمهرة وجدنا الآتي : يقول ابن حزم في ص١٥٩ : ((فولد جُمح : حذافة وسعد ، فولد حذافة : وهب وأهيب ، فولد وهيب : خلف وحبيب ووهبان . فولد خلف أمية ، وكان يعرف بالغطريف ؛ قُتل يوم بدر ؛ وأُبي قتله رسول الله ﷺ يوم أُحد ...)) .إلا أن ما أراده المحقق هو الخلط والتعمية ليصل في نهاية المطاف إلى أنه حذافي وليس حذاقي ، لأن (منبه) هو الجد الرابع لأبي دؤاد . والشاعر هو قبل الاسلام بعشرات السنين ، فكيف بالجد الرابع والخامس ؟!

ص١٠: وهم المحقق في اسم مياه(اياد) عندما قال:((لصاف) والصواب (اللصاف)) .

ص١١ : لم يذكر المحقق الشرف الآخر الذي نالته (اياد) فترك الكلام وهو بحاجة إلى تتمة ، وتتمته هي سدانة البيت الحرام بعد (جرهم) ، كما أن هامش الصفحة أُخذ بقضه وقضيضه من الجنابي .

ص١٣ : وهم المحقق في صفحة كتاب دراسات في الأدب العربي عندما ذكرها بـــ (٢٠٧) في هامش٥ . والصواب هي (٢٥٧) .

ص١٤: فاته أن يذكر النصوص التي تؤيد كلامه هذا متحصلاً نتيجة النقل غير المسؤول عن غرنباوم،علماً أن نص قيس بن زهير الذي فات الاثنين هو[٤] :

أطوف ما أطوف ثم آوى إلى جار كجار أبي دؤاد

أما قول المحقق :((وهذه القصيدة غير موجودة فيما أعدنا جمعه من شعره ، ولم يشر احد آخر إليها)) وهذا الكلام ليس للمحقق بل للأستاذ الجنابي ، تنظر ص٢٢من رسالة الجنابي .

أما ما وقع في الهامش (٤، ٥) فيما يخص التخريج على كتاب شرح ما يقع فيه التصحيف ، فقد اتكأ المحقق على الأستاذ الجنابي في تخريجه من هذا الكتاب ، لأنه لو كان فعلاً قد اطلع عليه لذكر البيت الذي اوردناه في مستدركنا في آخر البحث .

ص١٥: المقطع الاول: إن جل كلام المحقق قد ورد في كتاب غرنباوم كما ذكر المحقق ولكنه لم يضع حدوداً للإقتباسات ،لأنه لم يغيّر في الكلام الا كلمتين(قومه بدلاً من ايادية ،ورسلك بدلاً من مهلك).

ص١٦ : حصل لبسٌ من جهة المحقق عندما قال: ((وسار شاعرنا أبو دواد على نهج كعب ، واخذ يفعل بجيرانه مثلما فعل كعب به ولبعض أهل العصر في التمثيل به :

وعجزي بان عن وصل الإيادي كجار أبي دوادٍ للأيادي

نقول:وهم الثعالبي في كتابه (ثمار القلوب) وأوهم المحقق عندما جعلوا هذا البيت شاهداً على فعل أبي دواد بجيرانه كفعل كعب بن مامه الإيادي،وعليه فالمقصود في البيت هو كعب وليس أبا دؤاد .

ص١٨ : لم نجد الشعر الموجود في هذه الصفحة في كتاب دراسات في الأدب العربي ص٢٥٨-٢٥٩ ، كما اشار المحقق في الهامش (١) .

أما عنوان (مكانته) فنقترح أن يغيّر إلى مكانة القبيلة في شعر أبي دواد ، لأن الكلام إنما جاء عن مكانة هذه القبيلة في شعر الإيادي ، وليس عن مكانته .

أما الهامش (٤) فقد قدّم المحقق كتاب دراسات لغرنباوم على تاريخ اليعقوبي ، والاشتقاق ، وعليه فالكتاب كان حقه أن يتأخر عن الكتابين ، ولاسيما أن المحقق لم ينقل الهامش عن دراسات ، لأن ارقام الصفحات التي ذكرها المحقق تختلف عمّا هو موجود عند غرنباوم .

ص٢٢: أشار المحقق إلى أن باحثاً ((آخر بعد أن جرى ترتيب الشعراء بحسب التسلسل التاريخي أنه توفي سنة (٥٥٠م))).

نقول : إن ما قصده المحقق وخرّج الكلام في الهامش أنه بروكلمان ١: ١١٨ ، والصواب أن بروكلمان لم يذكر هذا الكلام، وإنما اكتفى بذكر معاصرة الشاعر للمنذر بن ماء السماء (٥٠٦ــ ٥٥٤م).

أما ما ذكره المحقق في منزلته الشعرية فقد جاء عند الأستاذ الجنابي ص٤٧ من رسالته .

ص٢٣ : فاته أن يخرّج القطعة الشعرية وهي في كتاب الخيل لأبي عبيدة ص١٣ .

أما وصف الأصمعي فنرى أن ترفع الأقواس من حول النص لأن الكلام الموجود داخلها يتطابق مع ما موجود في الأغاني ولا يتطابق مع الشعر والشعراء لأن ابن قتيبة ذكر الإيادي على أنه ((أحد نعات الخيل المجيدين.قال الأصمعي:هم ثلاثة، أبو دؤاد في الجاهلية، وطفيلٌ والنابغة الجعدي)). أما تاريخ الأدب العربي فلا وجود للنص فيه لأن بروكلمان عدّ الإيادي (أحد وصّاف الخيل) فقط . وشتان ما بين نص ابن قتيبة ونص بروكلمان .

ص٢٤: وفي هذه الصفحة حاول المحقق أن يجمع آراء النقاد العرب في بيان منزلة الإيادي ، لكنه لم يردف أقوالهم بالتحليل والتدقيق ، فقد تركها من دون أن يعلّق عليها ! . وفيها قد اتكأ على جهد الأستاذ الجنابي أيضاً (تنظر رسالة الجنابي ص ٥٠ــ ٥١).

فضلاً عن ذلك فقد وهم المحقق وهماً منهجياً في احالته لنص ابن طباطبا على رسالة الجنابي ، وكان إلزاماً عليه ان يخرّج الكلام على كتاب عيار الشعر وقد استعمله في الهامش السابق ، ولكن سرعان ما يكشف القارئ أن المحقق كان شديد الاعتماد على جهد الجنابي عندما يفحص النصوص المقتبسة ليرى أن حدود التنصيص ما بين الابتداء والانتهاء مشابهة لما موجود عند الجنابي ، وسنعرض أمثلة لذلك فقد أورد الجنابي نصاً للحاتمي على بيت لأبي دؤاد كان قد اعجب به ((انه أبدع أمثال الإعجاز)) وقد كرر د. هاشم هذا الكلام في هذه الصفحة ، وبالعودة إلى كتاب الحاتمي (حلية المحاضرة) نجد أن كلامه وبالنص كان ((ومن الإعجاز السائرة في الأمثال)) ص٢٥٨ من الحلية ، الا ان البيت قد جاء في ص ٢٦١ من الحلية ، وهما (الجنابي وهاشم) قد أوردا رقم الصفحة التي ورد فيها بيت الإيادي ، لا التي ورد فيها التعليق ! فهذا النص يكشف حقيقة الاتكاء الواضح من

الدكتور أحمد هاشم على رسالة الأستاذ الجنابي والا لما كانت هذا الحدود في النصوص والمشابهة في ارقام الصفحات وحتى التغيير في النص .

أما المثال الثاني فقد أورد الجنابي نصاً للعسكري احتجنته الصفحة ٥١ من رسالة الأستاذ الجنابي وهو((يصفها بأنها من بديع ما قيل عن صفة الفرس)) ومال د. هاشم إلى تكرر هذا الكلام ، الا أن ما جاء فعلاً عند العسكري في ديوان المعاني هو قوله : ((ما جاء عن القدماء في صفة الفرس)) والفرق واضح بين النصيّن ! .

ص٢٥ : نرى أن يضبط نص الأصمعي عندما أورده المحقق بـــ((صالح ولم يقل أنه فحل)) والصواب ((صالح لم يقل أنه فحل)) ، وكذلك نص الحطيئة مع سعيد بن العاص ((فأنشدها حتى اتى عليها . قال سعيد : فمن يقولها ؟ قال: أبو دؤاد الإيادي))، والصواب ((ثم انشدها حتى اتى على آخرها . قال سعيد : ومن يقول هذه ؟ قال : الشعر لأبي دواد الإيادي)). كما أن المحقق قد رفع من شأن مقولة الحطيئة ، على الرغم من أنه قد فضّل شعراء آخرين كزهير وعبيد بن الابرص والنابغة،يقول د.المطلبي:((لا شك أن في أقوال الحطيئة تناقضاً لا يمكن تجاوزه))[٥]

ص٢٦: قال المحقق معلقاً على شعر سراقة البارقي ((فقد جعله شاعر الأمة)) نقول: ليس المراد هذا بل أن البارقي أراد القول بأن الإيادي شاعر أمة ، أي : قبيلته وهي إياد .

ص٢٧: نقل المحقق نصاً لغرنباوم وخرّجه على رسالة الجنابي ، والصواب أن يخرّج على كتب دراسات في الأدب العربي ص ٢٦٥ .

ص٢٨: نقل المحقق كلام الأستاذ الجنابي فيما يتعلق بقضية التأثر والتأثير بين الشاعر وامرئ القيس بقضه وقضيضه ، ولكن فاته أن يذكر نص ابن رشيق ١: ١٩٨، الذي ينهي التدافع والريادة ((... وكان امرؤ القيس راوية أبي دؤاد الإيادي: مع فضل نَحيزة، وقوة غريزة، ولا بد بعد ذلك أن يلوذ به في شعره، ويتوكأ عليه كثيراً)) .

أما فيما يخص الاستشهاد بشعر الإيادي فقد كان من الأسلم للمحقق أن يعرض نماذج من أصناف تلك الاستشهادات كما فعل الأستاذ الجنابي ص٥٨، لا أن يذهب إلى تلخيص المسألة ، ثم أنه لم يعرض لقضية مهمة وهي أن ((العرب لا تروي شعره، لأن ألفاظه ليست بنجديةٍ)) على قول ابن قتيبة والقاضي الجرجاني والبغدادي صاحب الخزانة ؟!

نختم هذه القراءة في القسم الأول بالقول : إن النصوص التي وقعت بين هلالين عند د.هاشم وعددها ثلاثة وعشرين نصا ورد منها سبعة عشر نصاً عند الجنابي مطابقا لبداية النص ونهايته.

وقد كنّا نأمل من المحقق أن يطلعنا على أمور جديدة كان قد توصل إليها ، إلا أنه كان أسيرا لتقسيمات الأستاذ الجنابي ، وقد اغفل عن كثير من الأمور المهمة ولاسيما فيما يتعلق بديوان الشاعر وإشارات القدامى له ، علماً أن الجنابي كان قد استوفى هذه القضية في ص٨٣-٨٥ .

الملاحظات على منهج التحقيق :

١. المحقق أوقع نفسه باشكالية المنهج من جهة المزاوجة بين المنهج الاستشراقي والعربي في تخريج النصوص الشعرية التي لم يخرج منها المحقق سليماً . فالمنهج الاستشراقي يذكر في أحيان كثيرة اسم المؤلف والمحقق يُعَرِّب هذا المنهج مبدلاً اسم المؤلف باسم كتابه ، وهل في هذا التعريب من فائدة علمية تصب في خدمة شعر الإيادي ؟!، فغرنباوم يذكر أبو عبيدة وابن قتيبة ، ود. هاشم يذكر الخيل ، والمعاني الكبير .

٢. وقع المحقق في وهم كبير لاسيما في عنوان الكتاب . فنجد إن من الصواب أن يقول (شعر أبي دؤاد الإيادي) لأن برأينا الشخصي أن الديوان يكتب مرفقاً باسم الشاعر عندما يكون العمل قد حقق عن أصل مخطوط ، أما في حالة الإيادي الذي جمع شعره من بطون الكتب على يد غرنباوم أولا – والذي اسماه شعر أبي دؤاد – هو إجراء صحيح ، وهذا العنوان (عنوان غرنباوم) مرَّ بمباركة احسان عباس وموافقته عليه ، فلو كان لنا أن نقول (ديوان) لأثبت ذلك الدكتور احسان عباس . وعليه كان على الدكتور أحمد هاشم أن يقول شعر أبي دؤاد الإيادي .

٣. كان الأجدر بالمحقق أن يقسم القسم الثاني من الكتاب (الشعر) على قسمين ، الأول يعنون بـــ(ما نسب له)والثاني(ما نسب له ولغيره) ولاسيما بعد أن وجدنا أن ما يقرب من أربعين قطعة شعرية يشوبها التدافع سواء أكانت قطعاً بأكملها أم أبياتا من ضمنها .

٤. يعمد المحقق إلى تجزئة الأبيات التي وردت في الكتاب الواحد بحسب تسلسلها في القصيدة كما في ق١– ق٢الخ ، وهذا واضح في أكثر من(٨٥) قطعة من مجموع (١١٠) قطعة .

٥. لم يلتزم المحقق بالمنهج العلمي في استعمال المصادر على النحو الآتي :

أ / لم يلتزم بإيراد مصادر التخريج بحسب كثرة الأبيات، أي ان يقدم المصدر الذي أورد القطعة كاملة على بقية المصادر، وهذا إجراء متعارف عليه في جمع الشعر وتحقيقه .

ب / لم يهتم المحقق بتسلسل مصادره – موافقا غرنباوم – التي اتفقت على بيت للشاعر أو أكثر على وفق وفيات أصحابها . وهذا واضح في أغلب صفحات الكتاب ، كما في القطع ٢ ، ٣ ، ٧ ، ١١ ، ١٤ ، ٢٣ ، ٣٨ .

٦. لم يشر المحقق إلى اختلاف اسم الشاعر في المصادر التي أوردت له شعراً ، فبعضها يشير إلى أبي داود ، ابن أبي داود ، الإيادي وتكمن أهمية هذه الملاحظة في أن هناك شعراء يحملون الأسماء ذاتها ولاسيما (الإيادي) فهناك الكثير من الشعراء ممن يحمل لقب الإيادي ، منهم لقيط بن يعمر وغيره . أما الإشارة المهمة في هذا الصدد التي كنا نأمل منه أن يقف متأنيا فيها هي قضية الأشعار المتدافعة بين أبي دؤاد الإيادي وأبي دؤاد الرؤاسي .

٧. هناك إشكالية منهجية أخرى تكمن في تسلسل الأبيات في القطعة الواحدة ، فالمحقق لا يذكر لنا سبب ورود الأبيات أو تسلسلها بالشكل الذي وضعه،وبخاصة أنها جاءت بشكل مفرد في المصادر .

فعلى سبيل المثال أورد قطعة من أربعة أبيات ، كل بيت فيها ورد في كتاب مختلف . فعمد المحقق إلى تشكيلها في قطعة شعرية مسلسلا الأبيات من دون توضيح في مقدمة القطعة أو في بيان منهج عمله في الجمع والتحقيق التي خلا منها الكتاب ، فكان عليه أن يوضح هذه القضية في مطلب يكون مقدمة للقسم الثاني وتحت عنوان (منهجنا في الجمع والتحقيق) .

٨. تلاعب المحقق بإفراده بعض الأبيات كقطع مستقلة على الرغم من أنها قد وردت من ضمن قطع شعرية ، ويسوغ هذا الإفراد بحجة واهية هي اختلاف رواية القافية كما في القطعة ٥٢ ،التي جاء البيت فيها من ضمن القطعة ٢٥ البيت السادس عند غرنباوم والقطعة ٥٣ عند د.هاشم . جاء البيت المفرد عند غرنباوم في القطعة ٢١ البيت السادس والقطعة ٧٤ عند د.هاشم إذ ورد البيت المفرد ضمن قطعة شعرية عند غرنباوم وهي القطعة ٢٣ البيت السابع .فلا نعلم ما السبب الذي جعل المحقق يورد البيت مفرداً من ضمن قطعة أو قصيدة كاملة وبمجرد اختلاف رواية قافية بين المصادر ويفرده ويجعله بيتاً قائما بنفسه . أهكذا يكون المنهج العلمي في إيراد الأبيات ؟! ، أم أن هناك شيئاً آخر خاصاً بكثرة عدد القطع لديه كي يختلف ويفوق بها غرنباوم ؟!.

٩. كثيراً ما يتوهم المحقق في نقل النصوص أو التعليقات ، سواء أكانت من مصادر أم هوامش الكتاب التي صنعها الدكتور احسان عباس . كما في القطعة (٢١) عندما نسب الأبيات إلى ابن عائشة ويزيد حوراء . والصواب أن الأبيات التي جاءت من ضمن كتاب الأغاني لا تنسب اليهم وإنما توهم المحقق فيها ، إذ أن غناء القطعة ولحنها هو ما ينسب لهم في كتاب الأغاني . وكذلك ذكره لكلام البغدادي صاحب الخزانة عندما قال المحقق على لسان البغدادي ((أنه من انشاد سيبويه – فعلق المحقق قائلا – : ولم أجده في الكتاب)) . والصواب أن البغدادي لم يقل بهذا ، بل قال : ((وكل العرب ينشدون الخفيف))، وهذا صواب نص البغدادي في خزانته ، أما نص سيبويه فهو ((وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون)) باب الباء والواو فيه ثانية .

ومن تلاعب المحقق بالنصوص ما جاء في (ق ٥٤) فقد تلاعب بنص الدكتور إحسان عباس تلاعبا يخدم توجهه في الديوان ، عندما قال د.هاشم : ((رجّح الدكتور إحسان عباس أن يكون – البيت المفرد في ق٥٤ – لأبي دؤاد)) والصواب أن الدكتور إحسان عباس لم يرجح نسبته إلى أبي دؤاد وإنما رجحه لأن يكون لأبي المنذر الإيادي . تنظر ص٢٨٢ من دراسات في الأدب العربي . وسنورد نص الدكتور عباس وهو ((رقم ٣٦ الأصح أن تنسب إلى أبي المنذر الإيادي)) والقطعة ٣٦ هي عند غرنباوم ذاتها عند د.هاشم تحت الرقم ٥٤ .

١٠. المحقق في كلامه عن القطع المتداخلة من أن نسبتها إلى الشاعر الآخر الموازي لأبي دؤاد،ولكنه مع هذا يورد القطعة منسوبة للايادي مع يقينه أنها ليست له وباتفاق من سبقه،كغرنباوم وإحسان عباس والجنابي.وهذا واقع في ق٤٩،٥٨، ٥٩ ،٦٤،على سبيل المثال لا الحصر وعليه فهو

لم يهذّب القطع الشعرية من جهة استخراج الابيات التي تنسب صراحة لشعراء آخرين ، كما في القطع ٤٩ ، ٥٩ ، ٦٤ ... الخ .

١١. يجنح الباحث إلى عدم ذكر المصادر التي ترد فيها القطعة منسوبة الى شاعر آخر سوى أبي دؤاد ، فيمتنع عن ذكر هذه المصادر على الرغم من أنه استعملها ، أي انه اطلع على هذا البيت أو القطعة منسوباً إلى غير أبي دؤاد فنجده لا يذكر هذا المصدر من ضمن مصادر القطعة التي نسبت لغير الإيادي في غير هذا الكتاب، مخافة أن تُسقط هذه المصادر نسبة القطعة صراحة إلى أبي دؤاد . وتنقلها الى القسم الثاني – غير المتوفر في الديوان – وأعني قسم الاشعار المتدافعة كما في ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ .

١٢. كان المحقق شديد الاتكاء على جهد غرنباوم في تخريج القطع ولكن من غرائب ما اطلعنا عليه أنه يتلاعب بطبعات الكتب المستعملة بين قائمتي مصادره ومصادر غرنباوم ولكن الأغرب من هذا أن الكتاب يذكر في تخريج القطعة بالجزء والصفحة نجد أن الطبعة تختلف كما في كتاب الصناعتين وديوان طرفة ... الخ .

١٣. يعمد المحقق إلى استعمال مصادر هي بحد ذاتها أندر من ديوان أبي دؤاد وبهذا يناقض نفسه عندما أشار في مقدمة الديوان إلى أن السبب الذي دفعه لإخراجه هو عدم توفره،فما بالنا بمصادر غرنباوم التي سبقت ظهور الديوان بعشرات السنين !؟ منها ثلاث رسائل للجاحظ – ليدن ١٩٠٣م . وديوان طرفة ١٩٠٠م ، والمكاثرة للطيالسي ١٩٢٧م ، ورسائل أبي العلاء نشرة اكسفورد ١٨٩٨م ، والكتاب الاخير نجزم بشكل قاطع بأنه أما استعمل الطبعة التي استعملها غرنباوم أو ما أعادت مكتبة المثنى طبعه بالاوفسيت عن تلك الطبعة القديمة وهو موجود في أكثر المكتبات .

نقول بأن المحقق لم يرَ هذه الكتب وإنما استعان بتخريجات غرنباوم منها ، فلو شاهد المحقق هذه الكتب فعلاً لذكر لنا محقق رسائل الجاحظ في نشرة الكتاب من ضمن قائمة المصادر والمراجع تسلسل (٧٧) . وهو (فان فولتن) . وكذا الحال مع كتاب المكاثرة للطيالسي – فإذا كان قد استعمله كما يدعي – بتحقيق (غاير) للكتاب المطبوع عام ١٩٢٧م ، فلا نعلم من أين أتى به ، ولو كان الأمر كذلك لاستعمل الكتاب المحقق على يد محمد بن تاويت الطنجي المطبوع في اسطنبول عام ١٩٥٦م . وتنظر كشواهد على هذا الكلام ما جرى في القطعة (٧٩) فيما يخص طبعة معجم ما استعجم بين دراسات لغرنباوم والديوان بتحقيق د.هاشم .وكذا الحال مع كتاب المفضليات بشرح الانباري الذي لم يكمل نشرته !؟ وهي بتحقيق (لايل) .

١٤. لم يذكر المحقق الأبيات التي استدركها على غرنباوم ، لا في مقدمة التحقيق ولا في أثناء تخريجه للقطع ، فكان عليه أن يكتب ملحوظة بعد رقم القطعة أو في نهايتها يذكر فيها أن هذه القطعة أو الأبيات لم ترد عند غرنباوم ، كي يعرف القارئ جهد المحقق وإضافته على عمل غرنباوم وهذا ما دفعنا إلى أن نصنع جدولا نبين فيه ما لكل واحد منهم ومن نتائج هذا الجدول أن توصلنا إلى نتيجة أن

الدكتور أحمد هاشم لم يضف سوى(سبعة عشر بيتاً) بعد تنقيته من قطع غرنباوم ومستدرك الجنابي والقطع التي اثبتنا أنها ليست لأبي دؤاد بالأدلة العلمية وكذلك تنقية الديوان من الشعر المتدافع .

١٥. لم يذكر المحقق سبب ترجيحه للروايات المختلفة تجاه الأبيات أو المفردات،فكان إلزاماً عليه ذكر السبب كأن يكون مسألة عروضية أو لغوية أو قياسها إلى المصادر التي وردت فيها ، وهذا واضح في أغلب قطع الديوان،علماً أنه التزم في كثير منها بما قاله صاحب كتاب دراسات في الأدب العربي.تنظر على ذلك ق ٥٦ ، ٧٨ ... الخ .

١٦. لم يلتزم المحقق بإيراد مناسبة النص في أغلب قطع الديوان ، فعلى سبيل المثال القطعة ٣٥ – التي أشار صاحب الجيم – وهو من مصادر تخريجها عند المحقق – إلى أنها قيلت في الادراج.والقطعة٧٩التي وهم في مناسبتها بقوله:((وقال أيضاً يصف غيثاً)) والصواب يصف سحاباً ، كم جاءت في أحد مصادر تخريجه – معجم البلدان .

١٧. لم يكلف المحقق عناء ذكر مصادر تخريجاته اللغوية والمكانية وهو بهذا تبع غرنباوم ومنهجه ، فقد جاءت التخريجات اللغوية واختلاف الرواية مطابقة لغرنباوم بنسبة أكثر من ٧٠% مع القطع التي تتشابه مع القطع المكررة عند كلا الباحثين ، فكلنا نعلم أنه في حال التعريف بالمكان أو اسم العلم أو الكلمة الغريبة تجعل مصدر التخريج مرفقاً معها . وهذا ما لا نجده في الديوان بصورة مطلقة . مما يُعد خللاً منهجياً كبيراً .

ملاحظاتنا على قائمة المصادر والمراجع :

ظهرت في قائمة المصادر بعض الهفوات والأوهام والنواقص التي لابد من الإشارة إليها وكالآتي :

١. عدم إفراد المحقق قسماً خاصاً بالرسائل والاطاريح ، كما في تسلسل (١) و(١٠٠).

٢. لم يلتزم الباحث بإيراد وفيات الأعلام بشكل كلي، إذ أنه قد التزم قليلها وترك كثيرها.

٣. لم يلتزم المحقق بمنهج واحد في إيراد أسماء الأعلام ، فمنهم من اكتفى بكنيته أو لقبه ، كما في ت٨ (أبو القاسم الزمخشري) وبعضها الآخر ذكره باسم شهرته كما في ت١٧ (الأصمعي) ، وت٤١ (ابن المعتز) ، إلاّ أنه في الجانب الآخر يسرد أسماء الأعلام بشكل منفصل كما في ت٢٠ (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم) وفاته أن يذكر (الباقلاني) .

٤. وقع في وهم عند تسلسل الكتب المتشابهة العنوانات في أكثر من كلمة ولاسيما في كتب الامالي والتي يكون تسلسلها الصائب هي (ابن الحاجب،والشجرية، والقالي ، والمرتضى) وكذا الحال في كتب تاريخ الأدب .

أما ما يخص نشرات الكتب فلنا ملاحظات كثيرة وموسعة ، سنوردها تباعاً وبحسب تسلسل المصادر في القائمة .

التسلسلات :

١١. وهم في اسم الكتاب (الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمتقدمين) وصوابه من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين ، وفاته أن يذكر اسم محقق الكتاب ، وهو محمد يوسف نجم .

١٢. فاته أن يذكر محقق الكتاب وهو عبد السلام هارون ، كما فاته أيضاً سنة طبع الكتاب وهي١٩٥٨م .

١٤.من الصواب حذف كلمة ديوان والاكتفاء بما موجود على غلاف الكتاب (الاصمعيات) ، علماً أن هذه الطبعة ليست بالعلمية ، فهو يعرف حقاً أن الطبعة العلمية للكتاب بتحقيق عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر .

١٦. سقطت نشرة الكتاب ، وإذا كانت موافقة لرقم (١٧) كان الاسلم أن يكون العنوان لثلاثة كتب في الاضداد (الاصمعي ، ابن السكيت ، ...) .

١٨. وردت العبارة (عني تحقيقه) والصواب (عُني بتحقيقه) .

٢٠. سقط تاريخ الطبع وعند سقوطه يلجأ المحقق إلى تاريخ المقدمة وهي ١٩٥٤م .

٢٢. سقطت نشرة كتاب الأعلام ، وهي بيروت ، ط٣ ، ١٩٦٩م .

٢٥. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي ٢٠٠٢م .

٢٦. ذكر المحقق دار إحياء التراث العربي ، والصواب دار إحياء الكتب العربية .

٣٤. وهم في تاريخ طبع كتاب أنوار الربيع عندما ذكر أن سنة طبعه هي ١٩٦٩م . والصواب ١٩٦٨م .

٣٧. فاته أن يذكر أن الطبعة العلمية للكتاب هي بتحقيق الشيخ حمد الجاسر – الرياض – ١٩٨٠م .

٣٩. فاته سنة طبع الكتاب مع رقم الطبعة وهي ط٢ – ١٩٥٨م . وهي إما أن تكون ط٢ – ١٩٥٨م ، أو ط٣ – ١٩٦٣م ، أو ط٥ – ١٩٧٦م ، علما أن الأولى والرابعة صدرتا عن دار الكتاب المصري ، والطبعة الثانية والثالثة والخامسة التي ذكرنا سني طبعها خاصة بدار المعارف المصرية – الطبعة المستعملة عند المحقق .

٤٣. فاته أن يذكر سنة طبع الكتاب ورقم الطبعة ، ونجزم قاطعين أن عبد السلام هارون قد طبع الكتاب في بغداد وصدر عن وزارة الثقافة والإعلام –دار الرشيد– ١٩٨٢م .

٤٦. ذكر المحقق أن الطبعة الأولى من الكتاب صدرت سنة ١٣٤٣هـ والصواب أن ما صدر في هذه السنة هي الطبعة الثانية .

٤٧. وهم المحقق في اسم الكتاب عندما ذكره بـ (بهجة المجالس وشحذ الذاهن والهاجس) والصواب هو (بهجة المجالس وأُنس المجالس وشحذ الذاهن والهاجس) ، كما فاته أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٦٢م .

٥١. كان حقه أن يوضع بعد تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام د. نوري القيسي رحمه الله .

٥٦. وهم المحقق في سنة وفاة اليعقوبي عندما ذكرها بـــ (٢٩٢هـــ) والصواب هي (٢٨٤هـــ) مع أنه قد ذكرها في متن الكتاب ص٦ .

٥٩. وهم المحقق في اسم محقق التحرير والتحبير عندما ذكره بـــ (حنفي محمد شرف) .

٦٢. ذكر أن من طبع الكتاب مطابع النعمان ، والصواب مطبعة النعمان .

٦٦ و ٦٨ . فاته أن يشير إلى طبعة الكتاب .

٦٩. ذكر المحقق السيرافي والصواب (السكري) لأن الذي أغفل أبو سعيد السكري عن تفسير أشعار هذيل التي استدركها عليه ابن جني .

٧٢. فاتته سنة الطبع وهي ٢٠٠٢م .

٧٤. فاته أن يذكر أن الكتاب بشرح التبريزي ، نشره لويس شيخو ، مطبعة اليسوعيين – بيروت .

٧٥. فاته أن يذكر أن الكتاب طبع عن الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر – من ١٩٦٤م إلى ١٩٧٥م .

٧٧. نجد أن المحقق ينقل المصدر من غرنباوم وقد اكتفى بما ذكره المنقول فيه ، لأن المحقق لو كان قد عاد فعلاً إلى الكتاب لعرف أنه بتحقيق (فان فلوتن) .

٧٩. سقطت من العنوان كلمة الكافي – ليصبح (الجليس الصالح الكافي) .

٨٠. حقه أن يتأخر ويصبح في التسلسل(٨١)وأن يكون الكتاب الواقع في ت(٨١) إلى(٨٠) .

٨٢. ذكر تاريخ طبع النسخة المصورة عن حيدر آباد ١٣٤٤هـــ والصواب هو تاريخ طبعة حيدر آباد وليس الطبعة المصورة ، فكان عليه أن يشير بـــ (د.ت) والمطبعة هي (الدكن) وليست (الركن) .

٨٥. ذكر المحقق في تحقيق الجزء الثالث: عبدالكريم العزباوي وصوابه (الغرباوي). وعليه كان من الأسلم أن يكتب العنوان بالصورة الآتية: الجيم، أبو عمر الشيباني(٢٠٦هـــ)، تح : ابراهيم الابياري وآخرين ، المط : الأميرية ، القاهرة – ١٩٧٢– ١٩٧٥م .

٨٦. فاته أن يذكر تاريخ طباعة الكتاب وهو ١٩٥١م .

٨٨. فاته أن يذكر أن من حرر الكتاب كرنكو وصححه زين العابدين الموسوي .

٨٩. كان عليه الالتزام بالعنوان وهو (حماسة البحتري) ليكون حظها في التسلسل (٨٨) بدلا من (٨٩) ، كما أنه وهم في مطبعتها وهي المط: الرحمانية وليس المكتبة التجارية.

٩٠. كان حظها أن تكون بعد حماسة البحتري ليصبح التسلسل (٨٨) حماسة البحتري و(٨٩) الحماسة البصرية و(٩٠) حماسة ابن الشجري .

٩٣. وهم المحقق في سنة طبع كتاب الحيوان عندما ذكرها (١٩٤٤) والصواب أن الطبعة الأولى كانت من ١٩٤٠– ١٩٤٧م .

١٠٢. وهم في وفاة عبد القاهر الجرجاني عندما ذكرها(٤٧٠) والصواب (٤٧١هـ)، ولا نعرف ما يقصد بكلمة (التنجي) أهي محمد بن تاويت الطنجي أم محمد التونجي ؟ .

١٠٣. وهم في اسم المطبعة ومكانها وتاريخ الطبع ، عندما ذكر (مطبعة النعمان – النجف – ط١ – ١٣٩١هـ/١٩٧٠م) والصواب (مطبعة المعارف، بغداد،١٩٧١م) .

١٠٥. وهم في اسم المحقق والمطبعة وتاريخ الطبع ، يقول : (محمد سعد أطلس – المطبعة الهاشمية ، دمشق ،١٣٧٥هـ/١٩٥٦م) والصواب (محمد اسعد طلس ،مط : المجمع العلمي العربي ، دمشق ،١٩٥٧م) .

١٠٦. من الصواب أن لا يذكره ، لأنه قد ذكر الكتاب (دراسات في الأدب العربي) في التسلسل (٩٩) فكان على المحقق أن يقول دراسات في الأدب العربي (شعر أبي دؤاد ...) أو أن يذكر الآتي : شعر أبي دؤاد ضمن (دراسات في الأدب العربي) .

ونجد أن الثانية هي عين الصواب . لأن المحقق لم يستعمل بقية الأبحاث الموجودة في الكتاب ، إذ أنه تعامل مع شعر أبي دؤاد فقط .فلو كان قد استعمل بقية الأبحاث الموجودة سوى البحث المتعلق بأبي دؤاد لجاز له أن يقول دراسات في الأدب العربي ...

١١١. نجد أن المحقق لم يرجع إلى الديوان نفسه ولاسيما طبعة ١٩٠٠م ، لأنه لو عاد إليها فعلاً لكتب اسم المحقق بصورة صحيحة وهي (سلسكون – باريس – ١٩٠٠م) ونظن أنه قد نقل هذا الكلام إما عن غرنباوم أو عن الطبعة المصورة بالاوفسيت التي أخرجتها مكتبة المثنى سنة ١٩٦٤م . ونجد من الصواب أن يقول : طبع في مدينة شالون . وليس مطبعة مدينة شالون .

١١٥. فاته أن يذكر المطبعة ويصحح تاريخ الطبع . وهي مط : الجمهورية ١٩٧٠م ، وليس ١٩٦٨م كما ذهب المحقق . لأن ديوان لقيط بن يعمر الإيادي طُبع مرتين: الأولى عام ١٩٧٠م عن مطبعة الجمهورية ، والثانية عام ١٩٩٧م عن عالم الكتب البيروتية .أما ما ذهب إليه المحقق فهو تاريخ المقدمة (١٩٦٨م) وليس الطبع .

١١٨.فات المحقق أن يذكر أن الكتاب قد طُبع عن وزارة الأوقاف من سنة١٩٧٦-١٩٨٢م .

١١٩. فاته أن يشير إلى سنة الطبع التي صدرت بها الرسائل عن دار الجيل وهي ١٩٦٤م .

١٢١. فاته أن يذكر تاريخ الطبع وهو ١٩٧٥م .

١٢٢و١٢٣.نجد أن المحقق قد استعمل تحقيقين لرسالة الغفران،ونسأل ما الداعي إلى هذا الاستعمال؟وهل يوجد اختلاف بين الطبعتين ولاسيما أن المتن واحد في كلا التحقيقين.

١٢٧. فاته أن يذكر اسم المطبعة وهي العصرية .

١٢٩. عند استعمال هذا التحقيق لكتاب الزهرة ينبغي الإشارة إلى النصف الثاني ، وعليه يكون العنوان كالآتي : الزهرة (النصف الثاني) لأن الأول بتحقيق لويس فيكل وإبراهيم طوقان ، والمحقق

قد استعمل النصف الثاني فعليه يكون العنوان كما ذكرناه ، وقد وهم في سنة طبع الكتاب عندما ذكرها سنة ١٩٨٧م ، والصواب ١٩٨٥م .

١٣٨. ذكر اسم المصدر بشرح أبيات المغني والصواب شرح أبيات مغني اللبيب ، وذكر اسم المحقق (أحمد يوسف دقاق) والصواب (الدقاق) ويضاف إلى نشرة الكتاب اسم المطبعة وهي مطبعة زيد بن ثابت – منشورات دار المأمون .

١٣٩. فاته أن يذكر إن من صنف وقدم الكتاب هو مصطفى صادق الرافعي مطبعة المعاهد ، نشر مكتبة القدسي .

١٤١. فاته أن يذكر اسم المطبعة وهي عيسى البابي الحلبي والناشر دار إحياء الكتب العربية ، كما فاته أن يذكر اسم المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ، وفاته فيه ايضاً رقم الطبعة وسنة الطبع . وهي ط٢ – ١٩٣٩م . فالمحقق كعادته لا يميز بين دار النشر والمطبعة !؟.

١٤٢. فاته أن يذكر مطبعة عيسى البابي الحلبي – (د.ت) .

١٤٣. فاته أن يكمل نشرة كتاب شرح جمل الزجاجي – تحقيق صاحب أبو جناح – مؤسسة دار الكتاب – الموصل – ١٩٨٠م .

١٤٤. ذكر المحقق في تسلسل (١٠٧) ديوان امرئ القيس وفي هذا التسلسل ذكر شرح ديوان امرئ القيس وكلاهما يحمل النشرة ذاتها . حسن السندوبي – مط : الاستقامة – القاهرة – ط٣ – ١٩٥٣م ، وعليه لا نعلم أيهما يريد إثباته ؟!أو ما الداعي لهذا التكرار .

١٤٨.ينبغي على المحقق كتابة العنوان بصورة دقيقة وكما موجود على غلاف الكتاب،فقد ذكر العنوان بـــ(شرح شواهد شرح الشافية) وصوابه (شرح شواهد شافية ابن الحاجب).

١٥٠. ذكر المحقق أن الكتاب بتحقيق (ماهر أحمد ظاهر كوجان) والصواب هو (أحمد ظافر كوجان) .

١٥٦. ذكر شرح المقامات الحريرية ، والصواب شرح مقامات الحريري .

١٥٧. ينقل الكتاب إلى حرف الكاف .

١٦٤. وهم في العنوان المنصوص بين قوسين (تاج اللغة وصحاح العربية) وصوابه (الصحاح في اللغة والعلوم)،لأن المحقق قد أردف بعد العنوان ذكر الأخوين مرعشلي ، علما أن ما اشتغل عليه الأخوان مرعشلي هو الصحاح في اللغة والعلوم ، وفاته فيه أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٧٤م .، أما عنوانه (تاج اللغة...) فهو بتصحيح احمد عبد الغفور عطار ، عن دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٩٥٧ .

١٦٥. ذكر المحقق أن وفاة الهمداني (٣٤٤هـــ) والصواب (٣٣٤هـــ) .

١٦٧. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٧٤م .

١٦٨. وهم المحقق في سنة الطبع عندما ذكر١٩٧٧-١٩٨١م والصواب من١٩٧٥-١٩٨١م .

١٧١. ذكر المحقق أن كتاب عيار الشعر صدر عن شركة فن للطباعة وصوابه المكتبة التجارية .

١٧٣. ذكر المحقق أن تاريخ النشر ١٩٨٢م، والصواب ١٩٨٠-١٩٨٥م وعليه أن ينقل تسلسل الكتاب إلى حرف الكاف.

١٧٤. وهم في نشرة الكتاب وهي دار المدني – جدة – ط١ – ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م . وليس كما ذهب إلى أنها جامعة أم القرى – مكة المكرمة – لأن ما ذكره المحقق جهة داعمة لطبع الكتاب .

١٧٥. الغرباوي وليس العزباوي ــ وإن كنّا قد اشرنا إلى هذا،ولكن السياق يقتضي الإعادة .

١٧٦. الهروي وليس الجمحي .

١٧٨. سقطت كلمة وزميله من تحقيق الكتاب .

١٨١. فاته أن يشير إلى أن المطبعة هي مطبعة :لجنة البيان العربي،نشر مكتبة النهضة المصرية .

١٨٤. ذكر المحقق كلمة (تحقيق) وصوابها(ضبط)، وفاته أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٣٨م .

١٨٨. فاته أن يذكر أن دار بيروت اشتركت مع دار صادر في طباعة الكتاب وان نشره استمر من ١٩٦٥-١٩٦٧م . وليس كما ذهب المحقق إلى أنها ١٩٦٥م .

١٩٠. وهم المحقق في سنة طبع الكتاب عندما ذكرها بـــ (١٩٦٣م) لأن أول طبعة هارونية للكتاب صدرت ما بين ١٩٦٦-١٩٧٧م عن دار القلم (مج١) أما (مج٢) صدر عن دار الكتاب العربي عام ١٩٦٨م ، و (مج٣-٥) صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب من ١٩٧١-١٩٧٧م ثم صدرت طبعة كاملة للكتاب عام ١٩٧٩م . وعليه من الممكن أن تكون طبعة دار الكتب قد صدرت عام ١٩٩٣م ، وليس عام ١٩٦٣م كما أشار المحقق .

١٩٢. صواب العنوان(كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ) وليس كما ذهب المحقق إلى أنه (كنز الحفاظ من كتاب تهذيب كتاب الألفاظ) كما أن لويس شيخو لم يراجعه وإنما وقف على طبعه . لأن من واجب المحقق الثبت أن يلتزم بالعبارة الموجودة قبيل الاسم لأن هذا من دواعي التحقيق العلمي السليم وهو برهان على استعمال الكتاب بصورة فعلية ، لا أن يتكأ على تخريجات الكتب ويلتزم بما يرد في قوائم مصادرها ومراجعها من أخطاء تنعكس سلباً على العمل.وأن الكتاب طُبع في مطبعة اليسوعيين سنة ١٨٩٥م في أكثر من٩٥٠ صفحة ، وليس كما ذهب إليه المحقق من أنها (الطبعة) كانت عن دار المعارف – تونس – ط٢- ٢٠٠٠م .

١٩٤. وهم في سنة طبع الكتاب عندما ذكرها بـــ (١٩٨٧م) والصواب (١٩٨٨م) .

١٩٦. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٥٦م .

١٩٧. فاته أن يذكر اسم المصحح وهو كرنكو ، كما فاته تاريخ الطبع وهو ١٩٣٥م .

١٩٨. لم يذكر سنة الطبع ، علماً أن دار المعارف المصرية التي ذكرها المحقق قد طبعت الكتاب طبعتين الاولى في ١٩٤٥م ، والثانية في ١٩٥٦م .

٢٠١. سقطت كلمة (بُعيدَ) من تاريخ الوفاة – ليصبح (بُعيد ٣٢٠هـ).

٢٠٢. فاته أن يذكر تاريخ طبع الكتاب وهو ١٩٦١م .

٢٠٨. فاته أن يذكر تاريخ طبع الكتاب وهو ١٩٧٥م .

٢١٠. وهم في اسم المطبعة وهي عيسى البابي الحلبي – ١٩٤٥م ، لأن البجاوي أول ما طبع عن عيسى البابي الحلبي وليس عن دار المعرفة كما ذهب المحقق ، فصدر الكتاب بثلاثة اجزاء في ٣١٣٠ صفحة .

٢١١. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٧١م .

٢١٩. ترفع كلمة (والسياحة) من مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

٢٢٨. أورد المحقق كتاب المفضليات بتحقيق شاكر وهارون ، وعند استعمال الكتاب يحيل إلى صفحات تتناسب وطبعة لايل كما في ق ٦١ .

٢٢٥. كان إلزاماً عليه أن يشير إلى رقم الطبعة وهي الثانية الصادرة في عام ١٩٦٩م ، لأن الأولى صدرت عام ١٩٤٢م بـ (٤٥٠) صفحة، أما الثانية فهي تقع بـ (٥٠٣) صفحة ، مطبوعات مركز التراث ونشره .

٢٣٠. يجب عليه الالتزام بالعنوان وهو(معجم مقاييس اللغة) وليس كما ذهب إلى أنه (مقاييس اللغة) .

٢٤٢. فاته أن يذكر اسم المطبعة وتاريخ الطبع وهي مكتبة محمود توفيق– ١٩٤٤م .

٢٤٣. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٦٥م .

٢٤٩. صواب العنوان (نهاية الأَرب) وليس (الإرب) كما ذهب المحقق .

٢٥٠. فاته أن يذكر اسم المحقق محمد بدر الدين .

٢٥٢. فاته أن يذكر سنة الطبع وهي ١٩٦٦م .

٢٥٤. فاته أن يذكر تاريخ الطبع وهو ١٩٦٨–١٩٧٢م .

القسم الثاني (شعر أبي دواد الإيادي)

ملاحظاتنا على النماذج الشعرية :

يكشف هذا الفصل عن الأخطاء التي رافقت تخريج القطع وكتابتها ، وتبيان مدى خروج المحقق عن المنهج العلمي الرصين في تعامله مع القطع الشعرية بدءاً من التخريج ومروراً بالقطعة الشعرية واللغة واختلاف الرواية،وارتأينا أن تكون الملاحظات مسرودة على وفق تسلسل القطع الشعرية وكالآتي :

ق١ : تخريج القطعة : كان الأولى بالمحقق أن يجمع بين إحالتي كتاب (الجيم) ويوردها بالشكل الآتي : (١ ، ٢) الجيم /٣ – ١٧٧ ، ١١٧ ، وفاته أن يذكر عندما أورد نسبة الأبيات (٢، ٣) في الخيل إلى (فروة بن خيبري) أنها قد وردت بخمسة أبيات ، ومما فاته أيضاً الإشارة إلى أن الأستاذ علي الجنابي أورد البيتين (٣ ،٤) في مستدركه على شعر أبي دؤاد .

أوهام في رواية الأبيات : أورد المحقق رواية الشطر الثاني من البيت الثالث (مموٍّ مِثلُ) والصواب (ممو نثل) ، وأورد في البيت الرابع الشطر الثاني (كرهت تناتج) والصواب (تنائج) علما أن التصحيح قد جرى من مصدر تخريج المحقق .

أما الإحالات اللغوية واختلاف الرواية فقد طابق فيها إحالات وتخريجات واختلاف الرواية من شعر أبي دؤاد طبعة غرنباوم،ولو كان هذا الإجراء في اللغة واختلاف الرواية هو من جهة المحقق لأشار إلى اختلاف الرواية التي لم يشر إليها غرنباوم كما في البيت الرابع عندما وردت كلمة (صارت)برواية مختلفة عمّا جاء في اللسان وهي(كانت).و(تنائج) بدلا من (تناتج) كما في الجيم .

ق٢ : تخريج القطعة : كان الأجدر بالمحقق أن يشير إلى مجموع الأبيات التي جاءت في كتاب الخيل ويجمع بينها في موضع واحد نحو : وردت الأبيات (١–١٤) في كتاب الخيل ، لا أن يجعلها مفرقة ، أما الأبيات (١٥–١٧) فإنها قد وردت منسوبة إلى امرئ القيس في الخيل والمحب والمحبوب / ٥٦١، واللسان (قصب) ، وأن صاحب العمدة جعلها من المتدافع بين الإيادي ورجل من الأنصار. ونعجب من ذهاب المحقق إلى أنها لأبي دؤاد صراحة، بعد أن أوردها شارح ديوان امرئ القيس وكما مثبت في تخريجها عند المحقق ، نقول لو كانت هذه الأبيات لأبي دؤاد كما ذهب المحقق . لأوردها أبي عبيدة في خيله .

نجد المحقق لم يهتم بترتيب المصادر التي يرد فيها البيت أو البيتين أو أكثر ترتيباً زمنياً بحسب وفيات أصحابها،وهذا من متطلبات التحقيق والبحث السليم.وهذا ينطبق على جُلّ قطع الديوان .

وفاته أن يذكر في التخريج ما ذكره أبو عبيدة عندما قال : (بعض ما في هذه الكلمة على يزيد بن عمر الحنفي)،كما فاته ايضاً أن يشير في قوله : (ورد عجز البيت(١) في تهذيب اللغة ...)، إن صاحب التهذيب نسبه بقوله:((قال الهذلي أو المهذلية)) .

اللغة واختلاف الرواية : جاءت مطابقة لما ورد عند غرنباوم باستثناء قضية ذكر الجزء والصفحة ولاسيما في البيت الثالث عشر من القطعة ، ومن العجيب جداً أن هذه القطعة قد اختلفت عن سابقاتها ولواحقها في قضية ذكر الجزء والصفحة عند اختلاف الرواية. ومما فات المحقق أن يذكر رواية (جامى) بدلا من (دامي) في البيت الثاني عشر الذي ورد في كتاب الخيل ، كما فاته أن يذكر أن الأبيات (١٥ ، ١٦ ، ١٧) وردت في مستدرك الجنابي .

ق٣ : جاءت مصادر المحقق مطابقة لِما ورد عند غرنباوم بقضها وقضيضها . إلا أنه وهم في التخريج على كتاب الحيوان (١: ٢٨٥) ، الصواب (١: ٢٧٥) .

وقد وهم المحقق في رواية البيت السابع(إذا استقبلته)والصواب(إذا استعرضته) علما أننا قد نقلناها عن كتاب الحيوان وهو مصدر التخريج الوحيد لغرنباوم و د.هاشم .

ق٤ : وردت عند غرنباوم ببيت واحد فقط وهو الثاني ، أما الأول فإن غرنباوم نأى عن ذكره لتدافعه بين أبي دؤاد وزهير بن مسعود الضبي ، ولاسيما أنه ورد عند ابن قتيبة في أدب الكاتب والمعاني الكبير ، والمعاني من المصادر التي فات المحقق أن يذكره على الرغم من أنه قد استعمله كثيراً ، ولكننا نرى أن في نسبة البيت إلى زهير بن مسعود في كتاب المعاني الكبير جعل د.هاشم ينأى عن ذكر المعاني الكبير ، أما ما أورده في التخريج من كتاب الاقتضاب فقد اكتفى المحقق بالإشارة إلى الضبي،وفاته أن يشير إلى أن البطليوسي لم ينسبه إلى أبي دؤاد واكتفى بقوله:((ذكر ابن قتيبة أن هذا البيت للضبي)). ومما فاته ايضاً أنه أورد البيت الثاني مكتفياً بإشارة المعاني الكبير التي أشار إليها من سبقه (غرنباوم) من دون أن يتحقق من إشارة الشمشاطي إلى أن البيت نسب إلى سلم الخاسر وهو في قصيدةٍ يتفق وسياق الأبيات التي ورد فيها ، وعليه فهذه القطعة تكون ساقطة من شعر أبي دؤاد . لأن الأول تدافعت به المصادر بين أبي دؤاد وزهير بن مسعود ولكن يلمح من الإشارات التي اهتمت بأبي دؤاد أنها نسبته إلى زهير بن مسعود.أما البيت الثاني فنجد أنه لسلم الخاسر على الرغم من وروده عند غرنباوم ، وعليه ترفع هذه القطعة من الديوان .

ق٧ : فاته أن يذكر أن الأبيات التي وردت في الأصمعيات منسوبة إلى عقبة بن سابق الهزاني،وعليه نجد أنها من الشعر المتدافع الذي لا تصح نسبته إلى أبي دؤاد صراحة ، ولاسيما أن الاصمعيات أقدم مصدر زمنياً – من مصادر تخريجه ، والمحقق نأى عن نسبته إلى عقبة عندما أورد تخريج الأبيات الخمسة عشر في الاصمعيات.وفاته أيضاً أن يشير إلى أن البيتين(٢٤، ٣٠) مما لم يذكر عند غرنباوم ، والسبب في ذلك أن البيت (٢٤) قد ورد متدافع النسبة في كتاب الخيل الذي يعد من ابرز المصادر التي اهتمت بشعر أبي دؤاد ، أما البيت (٣٠) فقد ورد في مستدرك الجنابي .

ق٨ : التخريج : نقل المحقق تخريج القطعة من كتاب الخيل ، ولكنه لم يذكر النص الصريح الذي ذكره أبو عبيدة قبل القطعة وهو : ((وقال يزيد بن ضبة الثقفي والناس يحملونها على أبي دؤاد)) . وهذا السبب هو ما دفع غرنباوم إلى تجاهلها ، ولاسيما أن أحد عشر بيتا منها وردت في كتاب الأغاني منسوبة إلى يزيد بن ضبة الثقفي ، على الرغم من أن الخيل والأغاني هي من المصادر المستعملة عند غرنباوم .

وعليه نقول : بوجوب إسقاط هذه القطعة من ديوان الإيادي ذلك أنها تتفق وسياق القصة التي وردت فيها الأبيات في كتاب الأغاني عندما قال أبو الفرج في أخبار يزيد بن ضبة التي نقلها عن الأصمعي بقوله:((وقد أدركته – يعني الأصمعي – بالطائف وقد كان يطلب القوافي المعتاضة

والحوشي من الشعر)) ، وقول الإخباريين والرواة من أن العرب قد انتحلت شعره فدخلت أشعاره في أشعارها .

أما قول المحقق : ((وفيها شبه كبير من القطعة (٦)))، ونحن لا نجد أي شبه ذلك أن (ق٦) هي بائية مطلقة وعلى بحر الكامل ، أما هذه القطعة فهي بائية مكسورة ومن بحر الهزج ، وعليه فالقطعة تُنسب إلى يزيد بن ضبة الثقفي .

اختلاف الرواية:لا نعلم من أين أتى المحقق برواية(نرى)بدلا من(له)في البيت الثالث عشر محيلا هذه الرواية إلى كتاب الأغاني.فالبيت يخلو من المفردتين،ولكن ما وجدناه – وهي مما فاتت المحقق – (موقوفاً) بدلاً من (مربوطاً)،و(قوم) بدلا من (قرم) .

ق٩ : جميع المصادر مطابقة لِما ورد عند غرنباوم ، ولكننا نتساءل عن المنهج والداعي الذي اعتمده د.هاشم في تسلسل الأبيات في هذه القطعة وغيرها من القطع .

اللغة : وهم المحقق في هامش (٣) ، (بطات) والصواب (سبطات) . ووهم أيضاً في هامش (٤) بقوله (المحصنات) والصواب (المحصات) . كما أورد المحقق فراغا بين البيتين (٤ و ٥) ولا نعلم ما سببه أهو قطع في صورة القصيدة أم ماذا ؟! .

ق١١ : فاته أن يذكر أن البيت (٣) ورد في معجم مقاييس اللغة ٣٧٣/٢ ، وأورد المحقق كلمة (الغرب) في القصيدة ، وفي الهامش جعلها (العذب) . التي أوردها في هـ (٥) موافقاً بذلك غرنباوم في شرحه لها ، وكلاهما أخطأ – تنظر تصحيحات – د.احسان عباس في نهاية كتاب ودراسات . وهذا إن دل فإنما يدل على التزام د.هاشم بما يرد عند غرنباوم وحتى من أخطاء .

ق١٣ : مما اختلف فيه د.هاشم عن غرنباوم في هذه القطعة إضافة البيت الخامس الذي ورد عند الأستاذ علي الجنابي .

ق١٦ : لا نعلم لماذا اجتزأ المحقق هذا البيت من القطعة (١٣) فحظه أن يكون معها كما هو موجود عند غرنباوم .

ق٢١ : وهم المحقق في نسبة الأبيات إلى ابن عائشة ويزيد حوراء وأحمد النصيبي . والصواب ما جاء في كتاب الأغاني – مصدر تخريجه (الشعر لأبي دؤاد الإيادي . والغناء لحنين ، ثاني ثقيل في مجراها عن اسحاق . وذكر عمر بن بانة أنه لابن عائشة،وفيه لعريب هزج.وفيه ثقيل أول ينسب إلى يزيد الحذاء والى أحمد النصيبي)، إذن فهذه الأسماء هي أسماء ملحنيّن ومغنيّن وليس أسماء شعراء كما ذهب المحقق .

وفي تخريج القطعة خرج المحقق على كتاب مهذب الأغاني ، وهذا لا يجوز لوجود الكتاب الأصلي وهو الأغاني . لذا يكون مصدر التخريج الوحيد هو الأغاني .

ق٢٤ : وردت عند الجنابي في مستدركه لذا ينبغي أن يشير في التخريج إلى أنها جاءت في مستدرك الجنابي وكذلك القطعة (٢٥) التي فاته أن يذكر أنها وردت في كتاب الكامل في اللغة والأدب ٣٣٤/١ بلا نسبة .

ق٢٦ : قال المحقق:((ورد البيت (٣) في الخيل لأبي عبيدة ٨٤ ، وجعله مما يحمل عليه))، والصواب أنه لم يقل بهذا ، وإنما لم ينسب البيت .

ق٢٧ : فاته أن يذكر أن البيت الثاني ورد في حلية المحاضرة ، ط١ ، الكتاني ١٧٥/١ .

ق٢٩ : قال المحقق : ((وردت الأبيات (٢، ٣، ٤) بلا نسبة في الحيوان ٢٣٩/٣ ، والصواب أنها وردت في كتاب البخلاء ص٢٣٩ ، وليس كما ذهب المحقق إلى أنها في كتاب الحيوان .

ق٣٢: التخريج :إن الأبيات الثلاثة التي استدركها المحقق موجودة فعلاً في مستدرك الجنابي ، ولكن د. هاشم لم يشر إليها ، كما أننا لا نعلم ما الداعي إلى ذكر ديوان أبي دؤاد من ضمن مصادر التخريج ؟! .

أما فيما يخص الأبيات(١٤ــ ١٧)فقد نسبت إلى ابن أبي دؤاد في كتاب الأمثال للمفضل الضبي/٣٨، وسياقها يوحي بانها قطعة تختلف عن الأبيات التي تسبقها وتليها !.

ومما وقع فيه المحقق من إشكال في التقديم والتأخير بين البيتين (٥، ٦) فقد كان حق البيت السادس أن يكون خامساً،والخامس سادساً ــ كما هي في مصدره وكذلك غرنباوم ــ .

ق٣٤: وهم المحقق في نسبت البيت الأول ، ولاسيما في كتاب (نهاية الأرب) إلى أبي دؤاد ، والصواب أنه لامرئ القيس مع اختلاف يسير في روايته .

أما قول المحقق : ((نسب البيت (١) في التذكرة الحمدونية ٥: ٣٧٩ إلى امرئ القيس وهو وهم ، انما نسب مفرداً إلى أبي دؤاد عندما قال صاحب التذكرة:((وقال أبو دواد وذكر الدرع: وأعددت للحرب فضفاضة تضاءل في الطي كالمبرد))

أما ما نسب إلى امرئ القيس هو :

وَمَشدودَةَ السَكِّ مَوضونَةٍ تَضاءَلُ في الطَيِّ كَالمِبرَدِ
تَفيضُ على المرءِ أَردانُها كفَيْضِ الأَتِيِّ على الجَدْجَدِ (ديوانه / ١٨٧ــ١٨٨)

وفاته أن يذكر ان نسبت البيت (١) في اللسان إلى عمرو بن معدي يكرب ، ومما فاته ايضاً أن البيت قد ورد في الأنوار ومحاسن الأشعار منسوباً إلى امرئ القيس .

ومما يستدرك على تخريج القطعة ، أن البيت الأول ورد في المعاني الكبير ــ وهو من مصادره ــ منسوباً إلى امرئ القيس وكذا في عيار الشعر /٢٩ ، ونقد الشعر /١١٣ــ ١١٤ .

ق٣٦: فات المحقق أن يذكر أن القطعة قد نسبت إلى عمرو بن آلة في الأغاني ٢٠: ١٤٢ ، علماً أن سياق القصة التي وردت في الأغاني تتناسب وسياق القطعة ، وكذلك تاريخ الطبري ٢: ٤٩،

والروض الأنف ١: ٩٥ ، كما نسبت إلى حرّي بن الدهماء العبسي في مروج الذهب ٢: ٢٥٧ــ٢٥٨ ، والأمالي الشجرية ١: ٩٩ ، ونسبت إلى الحدس بن الدلهاث في آثار البلاد واخبار العباد / ٣٥٤ــ ٣٥٥ ، والى جديّ بن الدلهاث في معجم البلدان في مادة (الحضر) ، وجاء بلا نسبه في الروض المعطار / ٢٠٥ ، كما لايفوتنا أن نشير إلى أن المحقق قد اعتمد رواية نشوان الحميري صاحب كتاب الحور العين المتوفى سنة (٥٧٣هـ) ــ وهو مصدره الوحيد ــ الذي نسبها إلى أبي دؤاد ، بينما تلك المصادر التي نسبتها إلى غير الإيادي هي اقدم زمنياً واوفى من الحور العين في عرض سياق القصة . ومما يزيد الشك أن المحقق لم يكن دقيقاً في النقل لأنه قد وهم في رقم الصفحة التي احالها إلى الحور العين ص٢٣ ، والصواب ٢٩٨ ، وعلى الطبعة ذاتها التي استعملها المحقق .

ق٣٨ : قال المحقق : ((ورد البيت (٢) في ديوانه ، نقلاً عن ...)) وأورد مصدراً باللغة الانكليزية .

نقول : إنه لم يورد صفحة الديوان وهي ٣٠٦ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أن البيتين (١، ٢) قد وردا في المصدر الانكليزي ، وليس الثاني كما ذكر المحقق علماً أنه لم يذكر رقم الصفحة وهي(١) في ص١٧٤،و(٢) في١٩٢ ــ نقلاً عن شعر أبي دؤاد ــ .

كما فاته في تخريج البيت (٨) أن يذكر كتاب الميسر والقداح ــ على الرغم من ذكر غرنباوم له ــ ،ولكننا نشك في معرفة المحقق به (ينظر: كتاب الميسر والقداح،١٣٣ .

ومما فاته أيضاً في التخريج كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة ١١٣. أما القصيدة فقد وهم المحقق في مناسبتها عندما قال:((وقال أيضاً يصف ظبية)) والصواب يصف ثوراً (ينظر: الأغاني ١٦: ٤١٠ طبعة العلمية).

كما أن المحقق لم يشر إلى اختلاف النسبة في الأبيات (٦، ٧، ٨) وتدافعها بين الشاعر وأولاده (تنظر: ص١٨ من شعر أبي دؤاد ، غرنباوم) .

ق٤١ : يشير المحقق إلى أن الأبيات وردت في جمهرة انساب العرب ١: ٤٩٥ــ٤٩٦ ، وغرنباوم يشير إلى جمهرة ابن الكلبي الورقة ٣٦ ، فلا نعلم ما يريد المحقق أن يثبته ، هل جمهرة ابن حزم التي وردت في قائمة مصادره رقم (٨٠) وعنوانها يتطابق مع مصدر التخريج ؟ أم أنه يريد حمهرة النسب لابن الكلبي التي أوردها في قائمة مصادره برقم (٨٣) ؟

وعليه فإذا كان التخريج على جمهرة ابن الكلبي ــ وهو الصواب نظراً لوجود القطعة فيها وكما هو مثبت عند غرنباوم ــ كان إلزاماً عليه أن يكتب في قائمة مصادره جمهرة انساب العرب لابن الكلبي مثلما مثبت أعلى القطعة ، أما ما كنّا نأمله من المحقق هو أن يتوقف عنده قول ابن الكلبي عندما أورد القطعة : ((قام أبو داود في الموسم فقال ...)) فنحن لا نعلم أكانت هناك مواسم يقال فيها الشعر على عهد أبي دؤاد ؟،اذ أننا لم نجد أي تعليق يخص كلمة (المواسم) من المحقق .

ق٤٢: قال المحقق في تخريجه : ((وردت الأبيات (١١، ١٢ ، ١٣، ١٤) في رسالة الصاهل والشاحج ١٥٨)) والصواب إن ما ورد في الرسالة الأبيات(١١، ١٣ ، ١٤) فلا وجود للبيت الثاني عشر في الرسالة .

وفاته أن يذكر وجود البيت(٣٣) في شرح ادب الكاتب للجواليقي ص٣٤٧ ، والكتاب من مصادره ، وفاته ايضاً أن يخرّج البيت المنسوب إلى الكميت الأسدي من ديوانه وهو ١: ١٧٥ .

أما فيما يخص بعض روايات الأبيات التي سلّم المحقق بصحتها ، منها اثباته رواية (رهانها) والصواب(رهانه) لأن الضمير في رهانه يعود على اليوم وليس على الجنة ، ورواية (وانجرادي) والصواب (وانجراري) .

أما ما ذهب إليه في القضايا المتعلقة باللغة ولاسيما في كلمة (الأجشار) وخرّجها على أنها (الجماعات) فوهم وقع فيه لأنه قد اتكأ في تخريجها على هامش غرنباوم في ص٣١٧ من دراسات ، والصواب أن الاجشار هي المال (الماشية) التي ترعى في مكان بعيد ولا ترجع إلى أهلها في الليل (ينظر: تاج العروس مادة : جشر) وقال الصفدي في المعنى نفسه : ((ويقولون للمكان المنفرد: جَشَرٌ، ومَجْشَرٌ.والجَشَر: القوم يبيتون مكانهم ولا يرجعون الى أهلهم، يقال: أصبح بنو فلان جَشَراً، ويقال: مال جَشَرٌ، إذا رَعى في مكانه ولم يرجع الى أهله، وجَشَرنا دوابَّنا، إذا أخرجناها إلى المرعى)) . (ينظر: تصحيح التصحيف ق١ : ٢١٦) .

ق٤٣ : وفيها استند المحقق على كلام ناشر المعاني الكبير ! عندما أورد في هامش الكتاب ((يروى هذا البيت لأبي دؤاد)) فنحن إزاء منهج علمي يتطلب منّا البحث عن الحقيقة كما هي وتوثيقها ، وعليه كان إلزاماً على المحقق أن لا يذكر البيت لأن ابن قتيبة قد ذكره مرتين من غير نسبة ، وما ذهب إليه الناشر وهم ، ثم أنه لم يذّكر مصدر تخريجه ، ولكن بالعودة إلى بعض الكتب التراثية وجدنا البيت منسوباً في كتاب الحيوان للجاحظ ١: ١٨٢ ، إلى سؤر الذئب ولم نعثر له على ترجمة سوى ما وجدناه في الوافي بالوفيات ٣: ٢١٣ (سؤر الأسد : محمد بن خالد الضبي) .

ق٤٨: أورد المحقق هذه القطعة وقد احتجنها كتاب الخيل لأبي عبيدة ص٧٥ ، ولكنها وردت في الكتاب نفسه ص١١٦ ، منسوبة إلى شاعر آخر وهو (المري) لقول أبي عبيدة : ((وقال المري وهو إسلامي)) وأورده مع بيت آخر ، فكان على المحقق الإشارة إلى هذا النص طلباً للأمانة العلمية ، وقد ورد البيت أيضاً في أساس البلاغة (ث ي ر) منسوباً إلى (عدي) فقط . علماً أن كتاب الخيل هو مصدر المحقق في القطعة ! .

ق٤٩: لم يذكر المحقق عدد الأبيات في الصاهل والشاحج وهي (١، ٢، ٤، ٥) بمعنى أن البيت الثالث غير مذكور في الصاهل ، وعدم أشارة المحقق إلى ذلك تعطي صورة واضحة للقارئ بأن البيت (٣)

من ضمن ما جاء في الصاهل ، فكان من المهم أن يشير المحقق إلى ذلك ، كما فاته أن يشير إلى أن الأبيات (٢، ٤، ٥، ٦) وردت في موضعين من كتاب الحيوان .

ق٥٠: أورد المحقق هذه القطعة ناسباً إياها إلى أبي دؤاد وهذا واضح من خلال موافقته على وضعها من ضمن شعر الإيادي ، ولكننا نفاجأ عندما نجده يوافق غرنباوم ود . احسان عباس في شكهم من نسبتها إلى أبي دؤاد ، والأغرب من هذا أن المحقق لم يعهد عن أبي دؤاد هذه الالفاظ السلسة الناعمة ، ومع هذا يوردها له !! .

أما فيما يخص قول صاحب كتاب المضاهاة : ((وقال أبو دؤاد الإيادي لجذيمة الابرش يحضّه على قتل نديمه العبادي احد الاثنين الذين يضرب بهما المثل)) فالمحقق قد ترك الاعتبارات التاريخية التي تؤدي إلى النتيجة التي توصل إليها غرنباوم ود. احسان عباس من شكهم بالقطعة (فنياً) ، ولكننا نريد أن نوضح الأمر بالبعد التاريخي ، فنقول : إن جذيمة الابرش كان موجوداً نحو (٣١٠ــ٣٢٠ م) ، وأبي دؤاد عاصر المنذر بن ماء السماء نحو (٥١٤ــ ٥٥٤م)[٦] كما ذكر المحقق ص٢٢ وغيره ، وبذلك يكون الفرق الزمني بين وجود أبي دؤاد وجذيمة ما يقرب من مئتي سنة.

كما أن كتاب مضاهاة أمثال كليلة ودمنة يقع من ضمن الكتب التي تهتم بالحكايات والخرافات ، وما أكثر ما تحتاجه هذه الكتب السردية القديمة إلى الأشعار كيما تؤكد واقعية القصة ، مما يجعل قضيّة الوضع والنحل كبيرة جدا ، علماً انه الكتاب الوحيد الذي انفرد بذكر الخبر هذا ! .

ق٥٢ : أورد المحقق تخريج البيت على الصحاح واللسان من غير تعليق ، نقول : إن البيت قد نسبه الجوهري وابن منظور إلى الطرماح بن حكيم ، ولكن الذي حدث أن ابن بري نسبه إلى أبي دؤاد في سياق نص ورد في متن اللسان والمحقق لم يوضح هذه المسألة ما بين اعتماده على صاحب اللسان وما يقوله أم على رواية ذكرها أحد اللذين روى عنهم ابن منظور ! .

ومما يحسب على المحقق الكريم أنه يجوّز لنفسه أن يورد البيت في موضعين بحسب اختلاف رواية قافيته ، وكان يكفيه أن يورده مرة واحدة ويشير إلى اختلاف قافيته ، وهذا حاصل في القطعة (٧٤) التي فعل معها الشيء نفسه ! .

ق٥٤: نجد المحقق عندما تضيق عليه الحيلة فإنه يحيل على شعر أبي دؤاد ــ عمل غرنباوم ــ ويالليتها كانت صحيحة ولاسيما في قوله: ((وقد نُسِب فيه إلى الإيادي من غير تحديد)) والصواب أنها نسبت إلى أبي المنذر الإيادي في تعليق الدكتور إحسان عباس ((الأبيات ١ــ ٤ في الهمذاني منسوبة إلى أبي المنذر الإيادي،وكلام غرنباوم(الاول في البكري ٢٣٦) ــ وإشارة د . احسان إلى الصفحة ٣٧٩)) أما قول المحقق فلا صحة له علماً انه وهم في رقم الصفحة وهي ٣٨٠ وليس ٣٧٩ ، وبعد ذلك فالبيت نسب مع ستة أبيات أخرى في معجم البلدان٥: ١٦٢(طبعة:دار صادر) إلى ثعلبة بن غيلان الإيادي،وفاته أن يشير إلى أن القطعة قد وردت بأربعة أبيات في صفة جزيرة العرب .

أما قول المحقق : ((رجّح الدكتور إحسان عباس أن يكون لأبي دؤاد . ينظر: ديوانه ٣٢١)) ، نقول : إن المحقق قد تجنى على د. عباس ، لأن الأخير لم يرجّح نسبة القطعة إلى أبي دؤاد بل على العكس دفع نسبتها عنه ، لقوله في ص٢٨٢ من دراسات : ((ورقم ٣٦ الأصح أن تنسب إلى أبي المنذر الإيادي)) والقطعة ٣٦ هي القطعة ٥٤ عند د. هاشم ، وما أوقع المحقق في هذا الإشكال هو عدم المراجعة الدقيقة والفاحصة لشعر الإيادي في كتاب غرنباوم عندما ذكر مساكن الاياديينص٩ من ديوان أبي دؤاد وقد خلت من ذكر هذه الأماكن الموجود في النص الشعري الذي نسبه المحقق وهما لأبي دؤاد (المغمس ، ظهر الجريب ، فراكس) ، مما يدفع بالقول إن القطعة نسبها المحقق وهماً لأبي دؤاد وبذلك يكون حكمها ساقطة علمياً من النشرة .

ق٥٥: اضطرب منهج المحقق في بيان المصادر وتلك التجزئة التي عانت منها مصادره . لا بل جاءت بشكل مبعثر لم يراع فيها سني وفيات المؤلفين دعماً للمنهج والرصانة العلمية ، وكذلك عانت القطعة من عدم الضبط فيما يخص التدوير الواقع في أبياتها الأربعة الأولى .

ق٥٦: وفيها لم يعلمنا المحقق كيف اهتدى إلى ترتيب الأبيات بهذه الصورة وهذا الأمر ينطبق على كثير من قطع الديوان . كما أنه لم يذكر كيف عنَّ له أن يثبت رواية (أبطاله) بدلاً من (أبطالنا) علماً أن الثانية قد وردت في مصدر تخريجه ، ونجد أن السبب هو أن الضمير في (أبطاله) يعود على كلمة (بمشهدي) في البيت الأول أي تشاجرت بمشهدي ابطاله . (ينظر: اللسان مادة : خرص)

أما البيت الرابع فقد وهم في روايته ، وصوابها (يزر له ويبص) ، علماً انه قد اضطرب ما بين المتن والهامش (اللغة) . وكذلك البيت الخامس إذ أورد (تنتابه) وصوابها (تنتبه) .

ق٥٩: اضطرب المحقق ما بين المتن والهامش أيضاً ، ولاسيما في رقم صفحة كتاب الصناعتين ، ففي المتن خرّج البيتين (٢، ٣) من ص ١٠٨ ، وفي الهامش نقل عن كتاب الصناعتين ص ٩٩ ! ، ولكن المحقق كان له أن يتخلص من هذا الإشكال لو وضع قوسين حول النص ، لأنه قد نقله عن غرنباوم ولكنه لم يشر إلى ذلك !! .

وفاته أن يشير إلى اختلاف الرواية في البيت الثاني عندما أخطأ في النقل عن عيار الشعر ولاسيما في كلمة (مره) وصوابها(مَرْةٍ)،والبيت الثالث عندما أورد (انسَ) وصوابها (أنسُ) كما في عيار الشعر ايضاً،والبيت الرابع في(يَطيرُ) وصوابها (يُطيرُ) . كما وهم في رواية (حيران) وصوابها أن ما جاء في كتاب الصناعتين (حرّان) فهي على عكس ما ذكره المحقق في الهامش .

ق٦١: قال المحقق في تخريج القطعة : ((ورد البيت في : العين ٢/ ٧٨ (تبع))) ولكن الأمر ليس كذلك فالبيت لم ينسب للإيادي بل هو مجهول في متن الكتاب ، وذهب محققا الكتاب إلى القول :((لم يهتد إلى قائله)) ! .

وفاته أن يذكر أن البيت جاء في قصيدة في كتاب المفضليات٣٨٥، والشعر والشعراء وديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، ص٢٥ .في قصيدة طويلة تقع في ١٠٨ أبيات ، لذا نرى أن يحذف البيت من الديوان .

ق٦٢: أثبتنا أن القطعة لأبي دؤاد الرؤاسي،ولاسيما أن البيت جاء مع بيتين في تاج العروس منسوباً إلى الرؤاسي وهو في قصيدة تقع في ستة عشر بيتاً (ينظر:ديوانه،ج. وتح:محمد يحيى زين الدين، ٩٨).كما وهم المحقق في كلمة(الكذَّب) وصوابها(الكُذَّب) .

ق٦٣: نقل المحقق تخريج القطعة من ديوان أبي دؤاد صنعة غرنباوم ولاسيما البيت الثالث ، وما يكشف هذا التوجه أنه نُقِل بالجزء والصفحة ذاتها وأحال ذلك إلى طبعة أخرى لديوان ابن أبي حصينة تختلف عن الطبعة التي استعملها غرنباوم وكذلك نسبتها وخلاصة القول أن المحقق طالما يعتمد على تخريجات غرنباوم ولكنه يتلاعب بنشرات الكتب .كما وهم في إثبات رواية (زيداً) في عجز البيت الأول وصوابها (زبداً) .

ق٦٤ : نسبت إلى بكر بن النطاح في زهر الآداب ٣: ١٦،وأمالي المرتضى٤: ١٤،وفي شعره (عشرة شعراء مقلون/٢٧٢)،وإلى الحسين بن مطير في معجم الأدباء٤: ٩٨، وفي ديوانه / ٧٢، ونسب إلى أبي حيّة النميري في أمالي الزجاجي / ٦٤ وشعره / ١٩٢ .

ق٧٢: من خلال التخريجات التي ذكرها المحقق نجد أنه من غير السليم اثبات المصادر وتثبيت اختلاف رواياتها،لأن البيت قد نسب إلى الطرماح صراحة، اعتماداً على المعنى الإسلامي الذي احتواه البيت(...تقريظ باعق) وهو ثناء المؤذن على الله سبحانه وتعالى لذا وجب رفعه من الديوان . كما وهم المحقق عندما جعله بلا نسبة في العين وتهذيب اللغة(مادة: تكد) وفيهما نسب إلى الطرماح ! .

ق٧٣: وهم المحقق عندما قال ك ((ورد صدر البيت (١))) و((ورد صدر البيت (٢))) والصواب العجز في كلا الموضعين ! .

ق٧٥: فات المحقق أن يذكر أن البيت قد ورد في نضرة الاغريض / ٨٤ ، منسوباً إلى أبي دؤاد ، كما نسب في العين ٣: ١٣٤ إلى لبيد .

ق٧٧: وهم المحقق عندما عدَّ الأبيات (١، ٢، ٣) في الأغاني ، والصواب (٢، ٣، ٤) ، كما أنه لا يجوز استعمال المهذب للخضري، وذلك لوجود الكتاب الكامل وهو (الأغاني) .

ق٧٨: فاته أن يشير إلى وجود الأبيات (١، ٤) في كتاب فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ص ٦٧ ، وقد نسبا إلى أبي الأسود الدؤلي، وهما في ديوانه ص ٣١ .

ق٧٩: عدَّ المحقق الأبيات (٢، ٣،٤)مما جاء في معجم البلدان ، والصواب (٢، ٣، ٥). كما نستغرب من صنيع المحقق مع كتاب معجم ما استعجم فهو ينقل بالجزء والصفحة التي وردت عند غرنباوم ــ وهي طبعة مصرية ــ،ولكننا نجد أن الطبعة التي ذكرها في قائمة مصادره ومراجعه هي بيروتية

(عالم الفكر) ! .ومما وهم فيه المحقق مناسبة القصيدة عندما ذكرها ((يصف غيثاً)) والصواب سحاباً .

ق٨٢: فات المحقق أن يشير إلى أن البيت ورد في كتاب التنبيهات لعلي بن حمزة الاصفهاني ص٢٩٦ ،منسوباً إلى أحيحة بن الجثلاح، وهو في ديوانه ج. وتح. ود: محمد حسن باجودة ــ مطبوعات النادي الادبي ــ الطائف ــ السعودية ــ١٩٧٩، ص ١٢٤، والى أبي صرمة في ديوان الأدب للفارابي / ١: ٣٣٦ .

ق٩٣: وهم المحقق في قوله : ((نسب (٢) إلى النمر بن تولب)) والصواب أن البيتين نسبا إلى النمر في منتهى الطلب/ ٣٧٨ في سياق قصيدة وقد جاء البيت (١) مقابلاً للبيت (١٢) في قصيدة منتهى الطلب ، والبيت (٢) مقابلاً للبيت (١٥) في منتهى الطلب .

ق٩٤ : وهم المحقق في نسبتها لأبي دؤاد الإيادي ، والصواب أن نسبتها لأبي دؤاد الرؤاسي كما ورد في منتهى الطلب / ٤٥٩ (طبعة العلمية) ، ولاسيما أن صاحب منتهى الطلب ينقل من دواوين الشعراء وذلك لقوله في مقدمة الكتاب ((ولم أخل بذكر أحد من شعراء الجاهلية والإسلاميين الذين يستشهد بشعرهم إلا من لم أقف على مجموع شعره، ولم أره في خزانة وقف ولا غيرها)) (ينظر:مقدمة منتهى الطلب / ص٤).

ق٩٥: كان لإتكاء المحقق على غرنباوم في اختلاف رواية الأبيات أثراً في حصول وهم عنده ولاسيما في هذه القطعة عندما اثبت رواية (كالمجنون) في البيت التاسع ، والصواب ما جاء في حماسة البحتري ــ علماً أنها مصدر رواية البيت ــ وعلى الطبعة نفسها التي استخدمها المحقق إذ وجدنا رواية (كالمنجنون) ، والمنجنون : الدولاب ، أي : آلة تدور على محور . ومما وهم فيه أيضاً رقم الصفحة ، فقد أشار إلى أن الأبيات وقعت في حماسة البحتري ص٨٧ ، والصواب ١٢٣-١٢٤ ، وهذا يشي بقضية عدم رؤية الكتاب لأن الأوهام التي وقع فيها المحقق لا يمكن أن تصدر عن مستخدم حقيقي للكتاب .

ق٩٩: ذكر المحقق في هامش (٣) ((في الشطر الثاني نقص ، ولعل صوابه: (وطالت لي الأماني))) ، ولكن المحقق لم يذكر أنه قد نقل النص من مستدرك الأستاذ الجنابي ، ولكن المحقق لم يشر إلى المستدرك فكيف يشير إلى التعليق ؟! .

ق١٠١ : أوردها المحقق بأربعة ابيات،نرى أن من الصواب أن يرفع البيتان(٣، ٤) منها ولأسباب هي : إنهما يختلفان وسياق الأبيات الأُخر(١،٢)،وايضاً لأنهما نسبا إلى المنخل اليشكري ــ وليس المتنخل كما ذهب في الهامش ــ في الغاني كما ذكر المحقق،ولأن عِكب هو صاحب سجن النعمان بن المنذر وسياق الابيات (٣، ٤) يتناسب وقصة مقتل المنخل على يد النعمان .

ق١٠٣: وهم غرنباوم وأوهم المحقق في قضيتين:الاولى،الفصل في الإحالة على كتاب الخيل، والثانية في الصفحة،والصواب أن يقول:وردت الابيات (١ــ ٨) في كتاب الخيل ص١٤١ وليس الابيات (٤ــ ٨) في ص٤١،وهذا يؤكد مذهبنا في انقياد المحقق وراء منهج وتخريج غرنباوم دونما تمحيص .

ق١٠٥: وهم المحقق عندما عدّها من ضمن قافية الألف اللينة ، وصوابها أن تكون مع قافية الميم ، كما وهم في في اثباته رواية مرتحل بدلاً من مرتجل ــ نقلاً عن كتاب المصون وهو مصدر تخريجه الوحيد ــ .

جدول بالقطع التي اوردها د. أحمد هاشم وعدد ابياتها بالمقارنة مع عمل غرنباوم

رقم القطعة عند .هاشم	عدد ابياتها	عددها عندغرنباوم	الزيادة	الملاحظات
ق١	٤	٢	بيتان (٣، ٤)	ورد البيتان عند الأستاذ الجنابي في مستدركه ولم يشر لهما د. هاشم عند ضمهما للقطعة .
ق٢	١٧	١٤	ثلاثة أبيات (١٥ــ١٧)	وردت الأبيات المستدركة في مستدرك الجنابي علماً أن المحقق لم يشر إلى ذلك .
ق٣	٨	مطابقة		
ق٤	٢	١	بيت ١	أسقطنا نسبة البيت الذي استدركه د. هاشم لأنه قد نسب ايضاً إلى سلم الخاسر ، وهو يقترب من روح العصر العباسي ولاسيما الاهتمام البديعي الموجود فيه .وبعد هذا فالبيت يقع في قصيدة يتناسب وتشكيلها الفني.
ق٥	١	مطابقة		
ق٦	١	لم ترد	بيت ١	كان المحقق قد خرّج البيت من رسالة الصاهل والشاحج/٤٤٣، ورسالة الملائكة/٢٧٧،وكلا المصدرين ذكرا أنه لأبي داود، مع العلم أنهما يذكران في بقية الإحالات أبي دؤاد! لذا نرى سقوط البيت من النشرة
ق٧	٣٠	٢٨	بيتان (٢٤، ٣٠)	ومجال هذه الزيادة يأتي من أن البيت (٢٤) متدافع النسبة ويرجح أنه لعقبة بن سابق كما في كتاب الخيل،والى النابغة كما في الوساطة/١٣٤،فنأى عن ذكره غرنباوم، أما البيت(٣٠)فقد ورد في مستدرك الجنابي.

ق٨	١٣	لم ترد	١٣ بيتاً	لم ترد عند غرنباوم لأنها تنسب صراحة إلى يزيد بن ضبة الثقفي كما في الأغاني، ومجموع شعره من ضمن شعراء ثقيف في العصر الأموي ،ج.تح. د :عيضة بن عبد الغفور ، مط: دار العلم السعودية ، (د.ت) ، ص١٢٣ .
ق٩	٥	مطابقة		
ق١٠	١	مطابقة		
ق١١	١٩	مطابقة		
ق١٢	١	مطابقة		
١٣ق	٥	٥	بيت١	*ولكن البيت الثاني لم يرد عند د.هاشم،لأنه قد افرده كقطعة مستقلة.أما زيادة د.هاشمفهي بيت واحد وقد ورد في مستدرك الجنابي.
١٤ق	٣	مطابقة		
ق١٥	١	لم ترد	بيت١	يحسب للمحقق
ق١٦	١	ذكر في ق١٣		
ق١٧	٢	مطابقة		
ق١٨	١	لم ترد	بيت ١	يحسب للمحقق
ق١٩	٦	مطابقة		
ق٢٠	١	لم يرد	بيت ١	يحسب للمحقق
ق٢١	٤	مطابقة		
ق٢٢	٥	مطابقة		
ق٢٣	١	لم ترد	بيت ١	ترجح نسبته إلى ابراهيم بن هرمة وهو في ديوانه/٦٧ .
ق٢٤	١	لم ترد	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي
ق٢٥	١	لم ترد	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي
ق٢٦	٥	مطابقة		
ق٢٧	٢	مطابقة		
ق٢٨	١	مطابقة		
ق٢٩	٤	مطابقة		

ق٣٠	١	مطابقة		
ق٣١	٢	مطابقة		
ق٣٢	٢٠	١٣	٧ ابيات	وردت ثلاثة أبيات منها في مستدرك الجنابي ، مما يجعل للمحقق أربعة أبيات .
ق٣٣	١٣	١٢	بيت ١	أحال المحقق البيت الذي اضافة إلى القصيدة من كتاب الخيل مع بيتين آخرين (١٠ ،١١ ،١٢) والبيت المستدرك يحمل الرقم(١١) وبالعودة إلى كتاب الخيل لم نجد ايَّ ذكر للبيت !.
ق٣٤	٢	لم ترد	بيتان	متدافعة النسبة وأغلب الظن أنها لإمرئ القيس،ديوانه/ ٧٨ .
ق٣٥	١	لم ترد	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي .
ق٣٦	٤	لم ترد	٤ ابيات	لا تعد لأبي دؤاد ، وذلك لتدافعها بين أكثر من شاعر منهم : عمرو بن آلة كما في الأغاني٢٠: ١٤٢، وتاريخ الطبري٢: ٤٩،والروض الأنف١: ٩٥، والى الحدس بن الدلهاث في آثار العباد وأخبار البلاد/٣٥٥،والى جُدي بن الدلهاث كما في معجم البلدان (مادة :الحضر)،ولمري بن الدهماء كما في مروج الذهب ٢: ٢٥٧ــ٢٥٨، والأمالي الشجرية١: ٩٩، وتنسب في الحور العين ــ وهو متأخر ــ إلى أبي دؤاد ونجد بأنها مما ينسب إلى عمرو بن آلة .
ق٣٧	١	مطابقة		
ق٣٨	١١	مطابقة		
ق٣٩	٨	مطابقة		
ق٤٠	٣	مطابقة		
ق٤١	٥	مطابقة		
ق٤٢	٤٥	٤٣	بيتان	البيت(١٤)ورد في مستدرك الجنابي،أما(٤٢)فيحسب للمحقق.
ق٤٣	١	لم يرد	بيت ١	وهم المحقق في نسبته إلى أبي دؤاد،عندما أحال التخريج إلى المعاني الكبير،الا أن ابن قتيبة لم ينسبه في كلا

				الموضعين، والمحقق قد اعتمد كلام الناشر!،وقد نسب البيت في الحيوان ١: ١٨٢،إلى سؤر الذئب وهو ما لم يذكره المحقق على الرغم من رجوعه إلى كتاب الحيوان في مواضع كثيرة.
ق٤٤	٢	مطابقة		
ق٤٥	١	مطابقة		
ق٤٦	١٥	مطابقة		
ق٤٧	١	لم يرد	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي
ق٤٨	١	لم يرد	بيت ١	إن البيت قد ورد منسوباً في الكتاب نفسه(الخيل ص١١٦) إلى شاعر آخر هو الحصين بن الحمام،وقد نأى المحقق عن ذكر هذه الإشارة على الرغم من أنها وردت في الخيل ،وهو في أشعار الحصين ص١٤٣، وينسب البيت إلى عدي في أساس البلاغة (ث أ ر) لذا فالبيت هو ساقط من جهة النسبة الصريحة إلى أبي دؤاد.
ق٤٩	٦	لم ترد	٦ ابيات	وردت خمسة أبيات منها في مستدرك الجنابي مما يجعل للمحقق بيتاً واحداً فقط.
ق٥٠	٧	مطابقة		شك د. احسان عباس في نسبتها إلى أبي دؤاد وقد نقل المحقق كلام د.عباس، فكيف آن له أن يجعلها صراحة لأبي دؤاد ؟!.
ق٥١	٣	مطابقة		
ق٥٢	١	ذكر في ق٢٥		في هذا الإجراء نجد أن المحقق يتلاعب بتكرار الأبيات بمجرد اختلاف قافيتها ، فعلى سبيل المثال هذا البيت ورد على قافية الدال وعندما اختلفت رواية قافيته وأصبحت بقافية الراء نجد المحقق يكرره مرة أخرى في قافية الراء ، فكان الأسلم له أن يذكره في قافية الدال ويشير فقط إلى اختلاف رواية كلمة القافية .
ق٥٣	١	ذكر في ق٢١		ينطبق عليه ما كتبناه عن البيت السابق .
ق٥٤	١	٤		وردت في أربعة أبيات نشك بصحتها ، وهم غرنباوم

				وأوهم المحقق في نسبة القطعة ذلك أن د. هاشم قد اخذ بنسبة البكري لها في معجم ما استعجم عندما نسبها إلى الإيادي فقط من دون أن يذكر أبي دؤاد ، والصواب ما جاء في معجم البلدان ٥: ١٦٢ من أنها لثعلبة بن غيلان الإيادي في سبعة أبيات وقد تجنى المحقق على الدكتور إحسان عباس عندما قوّله ما لم يقله بذكره ((رجّح الدكتور إحسان عباس أن يكون لأبي دؤاد)) ، والصواب أن د.عباس لم يرجّح نسبتها لأبي دؤاد ، وإنما لأبي المنذر الإيادي ــ ولعلها كنية ثعلبة بن غيلان . (ينظر:دراسات، غرنباوم ص٢٨٢)وفيه النص الذي قاله إحسان عباس ((والرقم ٣٦ الأصح أن تنسب لأبي المنذر الإيادي))إعتماداً على كتاب صفة جزيرة العرب .
ق٥٥	٥	مطابقة		
ق٥٦	٥	مطابقة		
ق٥٧	١	لم يرد	بيت ١	يحسب للمحقق
ق٥٨	٤	لم ترد	٤ ابيات	عزف غرنباوم عن نسبتها إلى أبي دؤاد ، وهذا راجع إلى أمرين ، الأول إنها تنسب صراحة إلى امرئ القيس ــ وهي في ديوانه ــ ، أما الأمر الثاني ، إنها جاءت في مصادر متأخرة زمنياً منسوبة إلى أبي دؤاد .
ق٥٩	٥	٣	بيتان	ورد البيتان في مستدرك الجنابي .
ق٦٠	١	مطابقة		
ق٦١	١	لم يرد	بيت ١	وهم المحقق في نسبته إلى الإيادي ، إعتماداً على كتاب العين ــ كما ذكر هو ــ ولكن صاحب العين لم يذكر أن البيت لأبي دؤاد وهو ما دفع محققيّ العين إلى القول : ((لم نهتد اليه))، وبعد هذا فالبيت منسوب إلى سويد بن أبي كاهل اليشكري (ينظر: ديوانه تح: شاكر العاشور ، مط: دار الطباعة الحديثة ، البصرة ، ط١، ١٩٧٢،ص٢٥).
ق٦٢	١	لم يرد	بيت ١	حق البيت أن يكون لأبي دؤاد الرؤاسي من ضمن

				قصيدة تقع في ستة عشر بيتاً (ينظر: ديوانه،ج. وتح: محمد يحيى زين الدين ــ مجلة العرب ــ ع ١ – ٢ س ٣٢ – ١٩٩٦ ،ص٨٩).
ق٦٣	٣	مطابقة		
ق٦٤	٣	مطابقة		وهم غرنباوم واوهم المحقق عندما نسب القطعة إلى أبي دؤاد،والصواب أنها لبكر ابن النطاح،لأن اثر الصنعة واضح فيها (ينظر:شعر بكر بن النطاح (عشرة شعراء مقلون) ص ٢٧٢) .
ق٦٥	٦	لم ترد	٦ ابيات	وهم المحقق في نسبتها إلى أبي دؤاد ، لأنها منسوبة صراحة إلى عبيد بن الأبرص في مصادر متقدمة عن مصدره الذي نسبها إلى الإيادي (البصائر والذخائر) ولاسيما أن غرنباوم قد اطلع ــ على الأرجح ــ على ديوان عبيد لذيوعه في الأوساط الاستشراقية لأنه محقق على يد (تشارلز ليل) وهي في ديوان عبيد تح: ليل ، تر: محمد عوني ، مط: دار الكتب والوثائق ــ القاهرة ــ ٢٠٠٩، ص٢٦ في سبعة ابيات.
ق٦٦	٧	٦	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي .
ق٦٧	١	لم يرد	بيت ١	يحسب للمحقق .
ق٦٨	٣	لم ترد	٣ ابيات	وردت الأبيات في مستدرك الجنابي .
ق٦٩	٣	مطابقة		
ق٧٠	١	مطابقة		
ق٧١	٤	لم ترد	٤ ابيات	وردت في مستدرك الجنابي .
ق٧٢	١	مطابقة		
ق٧٣	٧	مطابقة		
ق٧٤	١	ذكر في ق٢٣		
ق٧٥	١	لم يرد	بيت ١	يحسب للمحقق .
ق٧٦	١	مطابقة		
ق٧٧	٤	مطابقة		

ق٧٨	٥	مطابقة		
ق٧٩	١٢	١١	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي .
ق٨٠	٢	مطابقة		
ق٨١	١	لم يرد	بيت ١	يحسب للمحقق .
ق٨٢	١	لم يرد	بيت ١	وهم المحقق في نسبته إلى أبي دؤاد ، ذلك لأن البيت منسوب إلى احيحة بن الجلاح ، ينظر:ديوانه ج. وتح: حسن محمد باجودة ، مطبوعات النادي الأدبي ــ الطائف ــ ١٩٧٩، ص ٨٦ .
ق٨٣	١	مطابقة		
ق٨٤	٩	٤	٥ ابيات	وردت الأبيات في مستدرك الجنابي .
ق٨٥	٣	لم ترد	٣ ابيات	تحسب للمحقق .
ق٨٦	١	لم يرد	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي .
ق٨٧	١٩	مطابقة		
ق٨٨	٤٠	مطابقة		
ق٨٩	٢	مطابقة		
ق٩٠	١	لم يرد	بيت ١	يحسب للمحقق .
ق٩١	٢	لم ترد	بيتان	وردت في مستدرك الجنابي .
ق٩٢	٢،٥	٢ب	شطر	ورد الشطر في المصدر الذي استعمله غرنباوم (كتاب الشعر للفارسي) وأن سبب استبعاده هو إشكالية روايته غير الواضحة في كتاب الفارسي .
ق٩٣	٢	مطابقة		وهم غرنباوم وكذا د. هاشم في نسبتها إلى أبي دؤاد ، وذلك لأن البيتين ينسبان إلى النمر بن تولب صراحة (ينظر: ديوان ــ شعراء إسلاميون ، نوري القيسي ، مكتبة النهضة العربية – بيروت – ١٩٨٤ ،ص٣٨٨) وما يزيد ثقتنا أن صاحب منتهى الطلب قد اوردها منسوبة إلى النمر ، ولاسيما وابن المبارك كما صرح في مقدمة كتابه من أنه ينقل من دواوين الشعراء .
ق٩٤	١	مطابقة		وهم غرنباوم واوهم د. هاشم في نسبتها إلى الايادي،والصواب أنها لأبي دؤاد الرؤاسي، كما في

				ديوانه ٩٥ ، وقد اوردها منسوبة إلى الرؤاسي صاحب منتهى الطلب وقد فصّلنا القول في قضيّة منتهى الطلب .
ق٩٥	١٦	مطابقة		
ق٩٦	٢	مطابقة		
ق٩٧	٢	مطابقة		
ق٩٨	١	لم يرد	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي .
ق٩٩	٤	لم ترد	٤ ابيات	وردت في مستدرك الجنابي .
ق١٠٠	١٠	مطابقة		
ق١٠١	٤	مطابقة		
ق١٠٢	١	مطابقة		
ق١٠٣	٨	مطابقة		
ق١٠٤	١	مطابقة		
ق١٠٥	١	لم يرد	بيت ١	ورد في مستدرك الجنابي ، وهي ميمية وقد وهم المحقق في جعلها من ضمن قافية الألف اللينة .
ق١٠٦	شطر	لم يرد	شطر	وهم المحقق في نسبته إلى الايادي ، والصواب أنه لطرفة بن العبد ، لأن سياق القصة التي ورد فيها الشطر جاءت مثلاً استخدم فيه جار أبي دؤاد وهو كعب بن مامة الايادي .
ق١٠٧	شطر	مطابق		
ق١٠٨	شطر	لم يرد	شطر	ورد في مستدرك الجنابي .
ق١٠٩	شطر	لم يرد	شطر	يحسب للمحقق .
ق١١٠	شطر	لم يرد	شطؤ	يحسب للمحقق .

الاستدراك على نشرات شعر ابي دؤاد الإيادي

(١)

١ــ نَعَــى ابــنُ حَريزٍ جاهلٌ بمصابِهِ فعمَّ نــزاراً بالبُــكــا والتَّــحــوُّبِ
٢ــ نعاهُ لنــا كاللَّيــثِ يَحمــي عرينهُ وكالبدرِ يُعشــي ضــوءهُ كلّ كوكبِ
٣ــ وأصبَر من عَودٍ وأهدَى إذا سرَى مــن النَّجــمِ في داجٍ من اللَّيل غيهبِ
٤ــ وأذْرَبَ مــن حــدِّ السِّنــان لسانُهُ وأمضَى من السَّيف اليمانيّ المشطَّبِ

٥ــ زعيــم إيــادٍ كــلّهــا وخطيبهــا إذا قــامَ طأطــأ رأســه كــلّ مِشغبِ
٦ــ سليــل قــرومٍ ســادة الفضل قادة يبُذــُّون يــومَ الجَمْع أهلَ المحصَّبِ

التخريج :

الأشباه والنظائر/٢: ١٦٥، وتنسب إلى زيد بن جندب الإيادي في البيان والتبيين/١: ٤٣ .

(٢)

١ــ على رغم سابور بن سابور اصبحت قباب إياد حولها الخيل والنّعم

التخريج :

شرح ما يقع فيه التصحيف / ٢٤٥ .

(٣)

١ــ كأن عرين ايكته تلاقى بها جمعاً من نبط وروم

التخريج :

النكت والعيون للماوردي / ٤: ١٨٤ .

(٤)

١ــ إذا كنت مُرتادَ الرجالِ لنفعهم فرش واصطنع عند الذين بهم ترمى

التخريج :

الدر الفريد ، لابن أيدمر / ٢: ٣٩ .

قائمة المصادر والمراجع

ــ آثار البلاد واخبار العباد ، القزويني ، مط: دار صادر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٧ .
ــ أدب الكاتب،ابن قتيبة ، تح: محمد محيي الدين ، مط: السعادة ــ مصر ــ ط٤ــ ١٩٦٣ .
ــ أساس البلاغة ، الزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) .
ــ الأشباه والنظائر،للخالدين،تح: محمد يوسف نجم،مط:لجنة التأليف والترجمة،القاهرة،١٩٥٨.
ــ الاصمعيات ،الأصمعي، تح: عبد السلام هارون واحمد محمد شاكر،مط: دار المعارف، مصر ،١٩٦٣ .
ــ الأعلام ، الزركلي ، مط: دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١٧، ٢٠٠٧ .
ــ الأغاني،لأبي الفرج الأصفهاني،عناية:عبده مهنا،مط:دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٤ ، ٢٠٠٢ .
ــ الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ،البطليوسي، مط: دار الجيل، بيروت ، ١٩٧٣
ــ أمالي الزجاجي، الزجاجي،تح: عبد السلام هارون ، مط: الجبل ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٧ .
ــ الأمالي الشجرية، لابن الشجري ، مط: دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٤٩ هـ.
ــ أمالي المرتضى ، الشريف المرتضى، تحــ: محمد أبو الفضل ابراهيم ، مط: عيسى الحلبي ط١، ١٩٥٤.
ــ أمثال العرب، المفضّل الضبي، قدم له : د. إحسان عباس، مط: دار الرائد العربي، بيروت ، ط٢، ١٩٨٣ .
أ الإنباه على قبائل الرواة (نشر مع كتاب القصد والأمم)،ابن عبد البر، مط: السعادة ، مصر ، ١٣٥٠هـ.
ــ الأنساب ، للسمعاني ، تقديم : مرجليوث ، بيروت ، ١٩٧٦_١٩٨١ .
ــ الأنوار ومحاسن الأشعار،الشمشاطي، تح: صالح مهدي العزاوي،مط: دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٦ .

ــ البخلاء ،الجاحظ،ضبط وشرح:احمد العوامرة وعلي الجارم،مط: دار الكتب المصرية ، ط١، ١٩٣٨ .
ــ البيان والتبيين ،الجاحظ ، تحـــ:عبد السلام هارون ، مط: دار الجيل ، بيروت ، (د.ت).
ــ تاج العروس ، الزبيدي ، مكتبة الحياة ــ بيروت ــ (د.ط) ، (د.ت) .
ــ تاريخ الأدب العربي،بروكلمان،مط: ستار،نشر:دار الكتاب الإسلامي،بيروت،ط١، ٢٠٠٥ .
ــ تاريخ الطبري ، لأبي جعفر الطبري ، مط: الاستقامة ، مصر ، ١٩٣١ .
ــ تاريخ اليعقوبي،لليعقوبي،تحـــ:خليل عمران،مط: دار الكتب العلمية،بيروت، ط١ ، ٢٠٠١ .
ــ التذكرة الحمدونية،لابن حمدون،تحـــ:إحسان عباس وآخر،مط: دار صادر،بيروت ،١٩٩٦ .
ــ تصحيح التصحيف ، الصفدي ، صدّره : فؤاد سزكين ، منشورات معهد تـــاريخ العلـــوم العربيـــة والاســـلامية ، فرانكفورت ، المانيا ، ١٩٨٥ .
ــ التنبيهات على اغاليط الرواة (طبع مع كتاب المنقوص والممدود للفراء)، لعلي بن حمزة ، تحـــ: عبد العزيز الميمني ، مط: دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ .
ــ تهذيب اللغة ،الازهري، تحـــ: عبد السلام هارون، مط: المؤسسة المصرية ، ط١، ١٩٦٤.
ــ ثمار القلوب،الثعالبي،تحـــ: محمد أبو الفضل ابراهيم،مط: دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٥ .
ــ جمهرة انساب العرب،ابن حزم،تحـــ:لجنة من العلماء،مط: دار الكتب العلمية،ط١، ١٩٨٣ .
ــ الجيم،لأبي عمرو الشيباني،تح:الابياري وآخرين،المط:الأميرية،القاهرة، ١٩٧٢- ١٩٧٥م .
ــ حلية المحاضرة ، الحاتمي ، تحـــ: جعفر الكتاني ، مط: دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
ــ الحماسة لأبي عبادة البحتري، ضبط وتعليق:كمال مصطفى،المط:الرحمانية،مصر،١٩٢٩ .
ــ الحور العين ، نشوان الحميري ، تحـــ: كمال مصطفى ، مط: السعادة ، مصر ، ١٩٤٨ .
ــ الحيوان ، للجاحظ ،تح:عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي،بيروت، ط١٩٦٩،٣.
ــ خزانة الأدب،عبد القادر البغدادي،تح: عبد السلام هارون،الخانجي،القاهرة، ط٣ ، ١٩٨٩ .
ــ الخيل،أبو عبيدة،مط: دائرة المعارف العثمانية،حيدر اباد الدكن ، الهند ، ط١ ، ١٣٥٨هـــ.
ــ الدر الفريد وبيت القصيد ، لمحمد بن ايدمر، أصدره : فؤاد سزكين وآخـــرون ، معهـــد تـــاريخ العلـــوم العربيـــة والإسلامية في إطار جامعة فرانكفورت ، ١٩٨٩ .
ــ دراسات في الأدب العربي ، غرنباوم ، تر: د. إحسان عباس وآخرين ، نشر دار ومكتبة الحيـــاة بالاشـــتراك مـــع مؤسسة فرنكلين ، بيروت و نيويورك، ١٩٥٩ .
ــ ديوان ابراهيم بن هرمة ،ج. وتح: محمد جبار المعيبد ، مط : الآداب ، النجف ، ١٩٦٩ .
ــ ديوان أبي الاسود الدؤلي ، تح: محمد حسن آل ياسين ــ النجف ــ١٩٥٤
ــ ديوان أبي دؤاد الرؤاسي،ج. وتح: محمد يحيى زين الدين ، مجلة العرب ، ع ١ – ٢ س ٣٢ ، ١٩٩٦ .
ــ ديوان احيحة بن الجلاح،ج .وتح.ود:حسن محمد باجودة،مطبوعات النادي الادبي،الطائف، السعودية ،١٩٧٩.
ــ ديوان امرئ القيس، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ــ دار المعارف ــ مصرــ١٩٥٨.
ــ ديوان سويد بن أبي كاهل ،تح:شاكر العاشور،مط:دار الطباعة الحديثة،البصرة،١٩٧٢ .
ــ ديوان عبيد بن الأبرص،تح:السير تشارلز ليل،تر: محمد عوني،مط: دار الكتب والوثائق، مصر ، ٢٠٠٩ .
ــ ديوان الكميت الأسدي ، تح: داود سلوم ، مكتبة الاندلس ، بغداد ،١٩٦٩.
ــ ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٢ هـــ .

ـ رسائل أبي العلاء ، عناية مرجليوث ، اعادت طبعه بالاوفسيت مكتبة المثنى ، بغداد ،
ـ رسالة الصاهل والشاحج، لأبي العلاء المعري، تحـ: بنت الشاطئ ،مط: دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥.
ـ رسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعري ، تحـ: محمد سليم الجندي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٢ .
ـ الروض الأنف،السهيلي ،تحـ: عبد الرحمن الوكيل،مط: دار الكتب الحديثة،القاهرة ، ١٩٦٧ .
ـ الروض المعطار في خبر الأقطار ، الحميري ، تحـ: د. إحسان عباس ، مط: دار القلم ومكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٤ .
ـ زهر الآداب وثمر الألباب،الحصري القيرواني،تحـ:علي محمد البجاوي،مط:عيسى الحلبي، مصر ، ط١ ، ١٩٥٣.
ـ شرح ابيات مغني اللبيب،عبد القادر البغدادي، تحـ:عبد العزيز رباح وآخر،مط:زيد بن ثابت، دمشق،٩٧٣ .
ـ شرح ادب الكاتب ، للجواليقي، تحـ وتقديم : مصطفى صادق الرافعي ، مط: المعاهد ،١٣٥٠هـ .
ـ شرح شواهد المغني ، للسيوطي ، تحـ: أحمد ظاهر كوجان ، مط: دار اليقظة ، دمشق ، ١٩٦٧ .
ـ شرح ما يقع فيه التصحيف،لأبي احمد العسكري،تحـ:عبد العزيز احمد،مط:البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٣ .
ـ شعراء اسلاميون،نوري القيسي،عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،بيروت ، ط٢، ١٩٨٤ .
ـ شعراء ثقيف في العصر الأموي ، ج.وتح.ود: عيضة بن عبد الغفور الصوّاط، دار العلم للطباعة ، السعودية ، (د . ت) .
ـ الشعراء نقاداً ، عبد الجبار المطلبي ، مط: دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٦ م.
ـ شعر قيس بن زهير ، ج. وتح :عادل جاسم البياتي ، مط: الآداب ، النجف ، ١٩٧٢ .
ـ الشعر والشعراء،لابن قتيبة،تحـ:احمد محمد شاكر،مط:دار المعارف،مصر،ط١ ، ١٩٦٦ .
ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، الجوهري ، تصحيح : احمد عبد الغفور عطار ، مط: دار الكتاب العربي ، مصر ، ١٩٥٧ .
ـ صفة جزيرة العرب، للهمداني، تحـ: محمد بن علي الأكوع، منشورات: دار اليمامة، السعودية، ١٩٧٤ .
ـ عشرة شعراء مقلون ، ج . وتح : د. حاتم الضامن، مط: دار الحكمة ، الموصل ،١٩٩٠ .
ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ابن رشيق القيرواني ، تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط: السعادة ، مصر ، ط٣ ، ١٩٦٣ .
ـ عيار الشعر ، ابن طباطبا العلوي ، تحـ: طه الحاجري ومحمد زغلول سلام ، المكتبة التجارية ، مصر ، ١٩٥٦ .
ـ العين ، الخليل بن احمد الفراهيدي، تحـ: السامرائي والمخزومي ، مط: دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٠ـ١٩٨٥ .
ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال،أبو عبيد البكري،تحـ:إحسان عباس،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧١
ـ الكامل في اللغة والأدب ، المبرِّد ، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته ، مط: دار الفكر العربي ، مصر ، (د . ت) .
ـ كتاب سيبويه ، تحـ: عبد السلام هارون ، مط: دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
ـ كتاب الصناعتين،أبو هلال العسكري ، تحـ: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، مط: دار الفكر العربي ، مصر ، ط٢ ، (د . ت) .
ـ كنى الشعراء، ابن حبيب، تحـ: د. محمد صالح الشناوي، مط: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠ .
ـ لسان العرب،ابن منظور،ضبط:عامر احمد حيدر،مط:دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٣ .
ـ مجاز القرآن،أبو عبيدة،تحـ: أحمد فريد المزيدي،مط: دار الكتب العلمية،بيروت، ٢٠٠٦ .

ــ كتاب المحب والمحبوب والمشموم والمشروب،السري الرفاء،نشره :مصباح غلاونجي، مجمع اللغة العربية ــ دمشق ــ(د.ت) .
ــ مروج الذهب، المسعودي ، ضبط ك يوسف أسعد داغر ، مط: دار الأندلس، بيروت ، ط٤، ١٩٨١.
ــ مضاهاة امثال كليلة ودمنة ، استخرج : أبي عبد الله محمد اليمني ، تحــ: محمد يوسف نجم، دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦١ .
ــ المعاني الكبير ، ابن قتيبة ، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤ .
ــ معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، طبعة:دار احياء التراث العربي ، بيروت ،(د.ت).
ــ معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، مط: دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠٠٧ .
ــ معجم ما استعجم ، البكري،تحــ: د. جمال طلبة، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
ــ معجم مقاييس اللغة ، احمد بن فارس ، تح: عبد السلام هارون ، مط: دار الكتب العلمية ، ايران (د.ت).
ــ المفضليات،المفضل الضبي،تحــ:لايل ، مط: الآباء اليسوعيين ، بيروت ،١٩٢٠ .
ــ منتهى الطلب من أشعار العرب ، محمد بن ميمون، تحــ: محمد مصطفى محمود، مط: دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٨ .
ــ الميسر والقداح،ابن قتيبة ، نشر: محب الدين الخطيب ، المط: السلفية ــ مصر ــ ١٩٢٤ .
ــ نضرة الاغريض في نصرة القريض،المظفر العلوي،تح:نهى عارف الحسن،دمشق،١٩٧٦ .
ــ نقد الشعر،قدامة بن جعفر،تحــ:كمال مصطفى،نشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٧٨ .
ــ النكت والعيون، الماوردي، تحــ:السيد عبد المقصورد وآخرين، مط: دار الكتب العلمية، بيروت ، ٢٠٠٧.
ــ الوافي بالوفيات ، الصفدي ، بعناية : ريتر ، مط: المعرف ــ ١٩٦٦ .
ــ الوساطة بين المتنبي وخصومة ، القاضي الجرجاني، تح: محمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي،مط: البابي الحلبي، ١٩٦٦ .
ــ وفيات الأعيان ،ابن خلكان ، تحــ: إحسان عباس، مط: دار صادر ، ١٩٧٧ .

الهوامش

1- لدينا ملاحظات على هذه النشرة ستجد طريقها للنشر .

2 التزمنا بالعنوانات التي ذكرها محقق الديوان .

3 هذه الصفحات هي خاصة بديوان أبي دؤاد الإيادي ، تحقيق : الدكتور احمد هاشم و آخر ، وهو محل الدراسة .

4 ديوان قيس بن زهير،ج.وتح: عادل جاسم البياتي،مط:الآداب،النجف،تاريخ المقدمة١٩٧٢،ص ٢٩ .

5 الشعراء نقاداً ص٨٣.

6 الشعراء الجاهليون الأوائل، د.عادل الفريجات ، دار المشرق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ٧٩، ٨٤ .